



علي مولا

الثورة العربية



إصدارات سطور الجديدة

و الثورة المضادة أمريكية الصنع

جيمس بتراس
ترجمة د فاطمة نصر

كل يوم كتاب جديد لأول مرة

كتب لأعلام وقادة الفكر العربي والعالمية

متابعة وتحصيل الكتب انقر على الروابط التالية

رابط المنتدى

[HTTP://ALEXANDRA.AHLAMONTADA.COM/FORUM](http://ALEXANDRA.AHLAMONTADA.COM/FORUM)

رابط زاد المعرفة على الفيسبوك

[HTTP://WWW.FACEBOOK.COM/ALINOULA61?REF=HL](http://WWW.FACEBOOK.COM/ALINOULA61?REF=HL)

**الثورة العربية
والثورة المضادة أمريكية الصنع**

إصدارات سطور الجديدة

رئيس مجلس الإدارة: د. فاطمة نصر

المستشار الفني: حسين جبيل gopy_art@yahoo.com

**الثورة العربية
والثورة المضادة أمريكية الصنع**

**جيمس پتراس
ترجمة: د. فاطمة نصر**

هذه هي الترجمة الكاملة لكتاب
**The Arab Revolt and
The Imperialist Counter Attack**
المؤلف: **James Petras**
الناشر: **Clear Day Books, 2011**

**جميع حقوق النشر محفوظة للناشر
طبعة سطور الجديدة 2012**

الثورة العربية والثورة المضادة أمريكية الصنع

- جيمس بتراس

- ترجمة د. فاطمة نصر

- غلاف: حسين جبيل gopy-art@yahoo.com

- مراجعة لغوية: عمر الشناوى omar.shenawey72@yahoo.com

- إخراج فنى: جابر عبداللطيف jaberlatef@yahoo.com

الطبعة الأولى ٢٠١٢

رقم الإيداع: ٢٠١٢/٢٢٠٤٥

الترقيم الدولى: 3-96-5868-977

جميع حقوق التأليف محفوظة للمؤلف

٨ و ٢٣ تقسيم الشيشيني بجوار الكوبرى الدائرى

كورنيش المعادى ت: ٢٠٢٠/٢٥٢٤٠٠٢٥٢٦٣٥٩٩

e.mailaddress:suour@link.net

الموقع الإلكتروني

www.sutour2.com

صفحة فيس بوك

www.sutour.blogspot.com

پتراس. جيمس

الثورة العربية والثورة المضادة أمريكية الصنع

ط ١- (القاهرة: مكتب سطور للنشر ٢٠١٢

مكتب سطور، ٢٠١٢

١٣٠ ص. سم ١٧/ ٢٤

تدمك:

٩٧٧ ٥٨٦٨ ٩٦ ٣ -١

١- الثورات

٢- مصر - تاريخ - العصر الحديث - الثورات

أ- نصر فاطمة (مترجم)

ب- العنوان: ٨ و ٢٣ تقسيم الشيشيني بجوار الكوبرى الدائرى

كورنيش المعادى ت: ٢٠٠٢٤٤٠٠٢٥٢٦٣٥٩٩/٢٥٢٤٠٠٢٠

e.mailaddress:suour@link.net

الموقع الإلكتروني

www.sutour2.com

إهداء

إلى الثوار العرب الذين يناضلون ضد الإمبريالية

الغربية والديكتاتوريات المتواطئة

جيمس پتراس

مقدمة

كان قصف الولايات المتحدة لليبيا دعماً للمتمردين في ربيع عام ٢٠١١ جزءاً أساسياً من سياسة أمريكا المستدامة للتدخل العسكري في إفريقيا منذ تسعينيات القرن الماضي علي الأقل. وفقاً لدراسة أجراها فرع الأبحاث بالكونغرس ونُشرت في نوفمبر عام ٢٠١٠، فقد قامت واشنطنون علي أساس شبه سنوي بإرسال أعداد تتراوح بين مئات من أفراد القوات المقاتلة وبين الآلاف منهم، وعشرات الطائرات والسفن الحربية من أجل دعم الديكتاتوريات العميلة. تبين السجلات أن القوات المسلحة الأمريكية تدخلت ٤٦ مرة في إفريقيا قبل الحرب الأخيرة علي ليبيا.

تتضمن البلاد التي شهدت تدخلات عسكرية أمريكية لمرة واحدة أو أكثر الكونغو. ليبيا. نشاد. سيراليون. الصومال. رواندا. ليبيريا. جمهورية إفريقيا الوسطى. الجابون. غينيا بيساو. كينيا. تنزانيا. السودان. ساحل العاج. إثيوبيا. جيبوتي. وإريتريا. أما تدخل الولايات المتحدة «الإيجابي» الوحيد فكان في مصر حينما أجبر أيزنهاور القوات الإسرائيلية/ الفرنسية/ الإنجليزية علي الانسحاب من منطقة القناة بعد عدوان ١٩٥٦.

لم تُسجل في الفترة بين منتصف خمسينيات القرن الماضي ونهاية سبعينياته سوى أربع عمليات أمريكية عسكرية علنية في إفريقيا. هذا علي الرغم من وقوع كثير من العمليات واسعة المدى سراً أو بالوكالة. تزايد عدد التدخلات العسكرية فيما بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩١. أي في عهد ريجان وبوش الأب حيث وصلت إلي ثمانى حالات تدخل. بدون أن نحسب الحروب واسعة المدى السرية بواسطة «القوات الخاصة» أو الحروب بالإنابة في الجنوب

الإفريقي. ثم انطلقت الإمبريالية الأمريكية المُعسكرة في إفريقيا أثناء إدارة كلينتون. بين عامي ١٩٩٢ و ٢٠٠٠ وقعت ١٧ حالة تدخل مسلح بما في ذلك غزو الصومال الشامل. والدعم العسكري لنظام رواندا الذي ارتكب جرائم الإبادة العرقية. تدخل كلينتون في ليبيريا والجابون والكونغو وفي ليبيريا لمساندة نظام عميل كان قد ظل قائما لسنوات عديدة. قام بقصف السودان. وبعث بشخصيات عسكرية إلي كينيا وإثيوبيا لدعم عملاء الولايات المتحدة الذين كانوا يهاجمون الصومال. في عهد بوش الابن. بلغ عدد التدخلات العسكرية الأمريكية ١٥ حالة حدثت غالبيتها في وسط إفريقيا وشرقها. من ثم. فإن غزو نظام أوباما لليبيا. وقصفه لها ما هو إلا استمرار لممارسات ظلت مستمرة منذ زمن تهدف إلي تعزيز قوة الولايات المتحدة من خلال تنصيب أنظمة عميلة. وإقامة القواعد العسكرية وتدريب قوات المرتزقة الأفارقة. وما لا ريب فيه أنه ظل هناك تيار متصاعد للعسكرة الإمبريالية علي مر العقود السابقة.

تقوم معظم إمبراطورية الولايات المتحدة في إفريقيا علي روابط عسكرية غير متسقة مع قادة عسكريين

عملاء حيث يبقي البنتاجون علي روابط مع ٥٣ بلدا إفريقيا (من بينها ليبيا قبل الهجوم الأخير). تسارعت محاولات واشنطن وجهودها من أجل عسكرة إفريقيا وتحويل جيوشها إلي مرتزقة يحاربون بالوكالة لقمع الأنظمة والانتفاضات المناوئة بعد ٩/١١. أعلنت إدارة بوش في عام ٢٠٠٢ أن إفريقيا «أولوية استراتيجية في الحرب علي الإرهاب». من ثم اتخذ الاستراتيجيون الأمريكيون الإمبرياليون بدعم من أعضاء الكونجرس من الليبراليين والمحافظين الجدد الخطوات لتطبيق سياسة عسكرية مركزية ومنسقة تشمل أنحاء القارة وقاموا بتشكيل «القيادة الإفريقية AFRICOM» المشتركة التي تقوم بتنظيم الجيوش الإفريقية من أجل شن حروب نيوكلونية علي أساس اتفاقيات ثنائية (أوغندا وبروندي) أو روابط «متعددة الأطراف» مع منظمة الاتحاد الإفريقي.

وعلي الرغم من الدور المنوط بالقيادة الإفريقية AFRICOM كأداة لنشر النفوذ الإمبريالي. فقد حققت نجاحها الأكبر في تدمير البلاد بدلا من اكتساب الموارد وقواعد القوة. تدخّل الحرب ضد الصومال والتي نجم

عنها قتل الملايين واقتلاعهم. وتكلفت مئات الملايين من الدولارات . تدخل عامها العشرين دونما تحقيق أي نصر مرتقب. وباستثناء ليبيا، ذلك البلد الذي ظل لوقت طويل شبه مستعمرة للولايات المتحدة. فلا يوجد أي بلد إفريقي علي استعداد للسماح للقيادة الإفريقية بإقامة مقرها الرئيسي فيه.

الأهم من هذا كله. فلم تكن AFRICOM مُعدّة للإطاحة بالأنظمة العميلة. المفتاح في مصر وتونس - كان النظامان «شريكين» مهمين في شاطئ المتوسط شمال الإفريقي والشواطئ العربية علي البحر الأحمر. وعلي الرغم من تعاون ليبيا مع AFRICOM. وبخاصة في العمليات الاستخبارية «ضد الإرهاب». فقد اعتقدت واشنطنون. عن خطأ. أن عملاءها من «المتمردين» سيحققون نصرا سهلا قد يؤدي إلي الإتيان بنظام أكثر طواعية بمكّنههم من إقامة قاعدة عسكرية ومقر رئيسي للقيادة الإفريقية AFRICOM والسيطرة علي مصدر للنفط الرخيص حيث تعتمد الولايات المتحدة اليوم علي النفط الإفريقي بمثل اعتمادها علي النفط شرق الأوسطي.

لا يضاهاى تواجد AFRICOM فى جميع أنحاء القارة سوى عدم قدرته على تحويل «الشركاء» إلى مقاتلين بالإناية يعملون لحسابه. باءت محاولاته لرعاية برامج «مدنية عسكرية» بالفشل فى ضمان قواعد شعبية للأنظمة العميلة المتعاونة معه التى يكمن تقديرهم لها فى استعدادها لإمدادهم بمقاتلين تحصدهم نيران المدافع.

نجحت الانتفاضات والثورات التى مازالت مستمرة فى شمال إفريقيا فى الإطاحة برموز الدكتاتوريات شرق الأوسطية التى تدعمها القوى الإمبريالية. وفيما تنتشر الثورة الشعبية العربية لتصل إلى الخليج وتعمق مطالبها لتشمل إصلاحات اجتماعية/ اقتصادية إلى جانب الإصلاحات السياسية قامت «الإمبراطورية» بتوجيه ضربتها الثأرية. دعم AFRICOM الهجوم العسكري على ليبيا، يستخدم المجلس العسكري الحاكم فى مصر العنف ضد الثوار المطالبين بالديموقراطية، ويتطلع إلى «شركائه» فى الخليج وشبه الجزيرة العربية ليعملوا معا على إغراق حركات المجتمع المدني فى حمامات الدم.

تؤرخ المقالات التالية لعسكرة السياسة الأمريكية

المتنامية في شمال إفريقيا والخليج وللمواجهات التاريخية بين الثورة العربية الديمقراطية وبين الحكام المستبدين التابعين للقوى الإمبريالية؛ بين الليبيين الذين انتفضوا من أجل استقلالهم وبين القوة البحرية والجوية الأورو/ أمريكية التي ألحقت الدمار بالبلد لحساب عملائهم المحليين من الحمقى والأتباع.

واشنطن تواجه الثورة العربية التضحية بالمستبدين من أجل إنقاذ الدولة

مقدمة:

من الضروري وضع سياسة نظام أوباما تجاه مصر وديكتاتورية مبارك والانتفاضة الثورية الشعبية في سياقها التاريخي من أجل فهمها. النقطة الرئيسية هنا هي أن واشنطن بعد عقود عديدة من التعضون العميق داخل بني الدولة في الديكتاتوريات العربية بدءاً من تونس ومروراً بالمغرب ومصر واليمن ولبنان والسعودية والسلطة الفلسطينية حاول الآن تعديل سياساتها من أجل دمج السياسيين الليبراليين المنتخبين ضمن منظومة القوة القائمة.

وفيما سكب معظم المعلقين والصحفيين أطنانا من الحبر في كتابات تتعاطى مع «مأزق» قوة الولايات المتحدة. وفجأة الأحداث في مصر. وبيانات واشنطن السياسية التي تصدر مختلفة من يوم لآخر. فإن ثمة سابقات تاريخية كثيرة ضرورية لفهم التوجه الاستراتيجي لسياسة أوباما.

الخلفية التاريخية:

للسياسة الخارجية الأمريكية تاريخ طويل من تنصيب الأنظمة الاستبدادية التي تساند سياساتها ومصالحها

الإمبريالية طالما أبقّت على التحكم في شعوبها. وتمويل تلك الأنظمة وتسليحها ودعمها.

في الماضي. عمل الرؤساء الجمهوريون والديموقراطيون عن كذب ولمدة تربو على الثلاثين عاما مع ديكتاتورية تروجيلو Trujillo بجمهورية الدومينيكان: قاموا بفرض نظام دييم الاستبدادى فى قيتنام ما قبل الثورة فى خمسينيات القرن الماضي؛ وتواطئوا مع جيلين من أنظمة عائلة سوموزا الإرهابية فى نيكاراغوا؛ قاموا بتمويل ودعم الانقلاب العسكرى فى كوبا عام ١٩٥٢. والبرازيل

عام ١٩٦٤، وتشيلي عام ١٩٧٣، والأرجنتين عام ١٩٧٦، وما تلى ذلك من أنظمة قمعية. وحينما خدّت الانتفاضات الشعبية تلك الديكتاتوريات المدعومة أمريكياً، وبدا من المحتمل نجح الثورات الاجتماعية والسياسية. كان رد فعل واشنطن هو اتباع سياسة ذات مسارات ثلاثة: النقد العلني لانتهاكات حقوق الإنسان والمطالبة بإصلاحات ديموقراطية؛ العمل سرا على إرسال إشارات دعم للحكام؛ وثالثاً، البحث عن نخبة بديلة يمكن أن تحل محل الأنظمة القائمة وتحافظ على أجهزة الدولة. وأنظمتها الاقتصادية. وتدعم مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية الإمبريالية.

لا تبقى الولايات المتحدة على علاقات استراتيجية دائمة، بل فقط على مصالح إمبريالية. أى الحفاظ على أجهزة الدولة العميلة. وبما أن الديكتاتوريات تفترض أن علاقاتها بواشنطن استراتيجية، فإن قادتها يصابون بالصدمة حينما تتم التضحية بهم كأشخاص من أجل إنقاذ جهاز الدولة. حينما تخشى واشنطن اندلاع الثورات، تقوم بتدبير اغتيال الحكام المستبدين غير الراغبين فى الإصلاح أو التنحى (تروجيلو ودييم). فيما توفر لبعضهم ملاذات أمنة بالخارج (سوموزا وباتيسستا).

أو تمارس الضغوط على البعض الآخر من أجل تقاسم السلطة (بينوشيه). أو تُعيّن عددا منهم أساتذة زائرين بجامعة نخبوية مثل هارفارد وجورج تاون.

تقوم حسابات واشنطن حول موعد إجراء التعديلات على النظام على أساس تقديرات قدرة الحاكم المستبد على الصمود في وجه الانتفاضات السياسية. وقدرة القوات المسلحة وقوتها وولائها. ووجود بديل من مطواع. تتمثل مخاطر الانتظار أطول مما يجب والتمسك بالديكتاتور الحاكم في احتمال تطرف الانتفاضة بحيث يكتسح التغيير الناجم النظام وجهاز الدولة وتتحول الانتفاضة السياسية إلى ثورة اجتماعية. حدث مثل هذا «الخطأ في الحسابات» حديدا عام ١٩٥٩ أثناء مسيرة الثورة الكوبية حينما ساندت واشنطن باتيستا وعجزت عن طرح خالف بديل قابل للحياة وموالم للولايات المتحدة ومرتبب أيضا بجهاز الدولة القديم. حدث خطأ آخر في الحسابات في نيكاراوا حينما اتخذ الرئيس كلينتون موقفا سلبيا فيما وجه النقد العلني لسوموزا. وظل على موقفه فيما أطلحت القوات الثورية بالنظام وقضت على قوات الجيش والشرطة السرية وجهاز الاستخبارات

المدرين أمريكا وإسرائيليا. ثم مضت تؤم أملاك الولايات المتحدة وتطور سياسة خارجية مستقلة.

من ثم. حركت واشنطنون بسرعة وزخم أكبر فى أمريكا اللاتينية فى ثمانينيات القرن الماضى حيث قامت بمساندة حكومات منتخبة تم التوافق عليها بحيث حل محل الحكام المستبدين سياسيون نيوليبراليون منتخبون تعهدوا بالحفاظ على جهاز الدولة القائم. والدفاع عن النخب الأجنبية والمحلية من الأثرياء وأصحاب الامتيازات. ودعم سياسات الولايات المتحدة الإقليمية والدولية.

دروس الماضى والسياسات الحالية:

كان أوباما بالغ التردد فى مساندة الإطاحة بمبارك لأسباب عديدة. حتى فيما تزايدت أعداد المطالبين بسقوطه وتعمقت مشاعر العدا لوشننطون. للبيت الأبيض عملاء عديدون حول العالم - بما فى هذا هندوراس والمكسيك وإندونيسيا والأردن والجزائر - وكان هؤلاء - ومازالوا يعتقدون بوجود علاقة استراتيجية بينهم وبين واشنطنون. من ثم. كان لابد لهم أن يفقدوا الثقة فى مستقبلهم إذا ذهب مبارك إلى مزلة التاريخ.

ثانيا. حشدت المنظمات الرئيسية النافذة الموالية لإسرائيل فى الولايات المتحدة (إيباك وكبرى المنظمات

اليهودية الأمريكية الأخرى) قادة الكونغرس من أجل الضغط على البيت الأبيض لمواصلة مساندة مبارك وذلك لأن إسرائيل كانت المستفيد الأول من ذلك الديكتاتور الذي كان يقبض على أعنقة المصريين (والفلسطينيين) ويجنّو لدى أقدم الدولة اليهودية.

نتيجة لهذا، حرك نظام أوباما ببطء يحدوه الخوف من الحركة الشعبية المصرية المتنامية وما تمارسه من ضغوط. بحث النظام عن صيغة سياسية بديلة، بحيث يتم إزاحة مبارك مع الحفاظ على السلطة السياسية لجهاز الدولة وتقويتها. مع دمج بديل مدني منتخب كوسيلة لتفريغ حماس الحركة الشعبية الهائلة والحيلولة دون تبلور توجهات راديكالية لها.

كانت العقبان الأساسية في الإطاحة بمبارك هو أن قطاعا كبيرا من أجهزة الدولة، وبخاصة قوات الأمن المركزي البالغ عددها ٣٢٥٠٠٠، علاوة على ٦٠٠٠٠ من منتسبي أجهزة أمنية يتبعون جميعا وزارة داخلية مبارك مباشرة، ثانيا. ظل كبار جنرالات الجيش الكبار (يبلغ تعدادهم ٤٦٨٥٠٠) يساندون مبارك لما يربو على ٣٠ عاما وكوّنوا ثروات طائلة نتيجة لتحكمهم في شركات

مدرة لأرباح هائلة وفى مجالات أخرى واسعة المدى. من ثم لم يكن لهم أن يدعموا أى «خالف» شعبى بإمكانه مساءلة ميزاتهم الاقتصادية وسلطتهم على تحديد النطاقات السياسية لأى نظام منتخب. هذا علاوة على أن القائد العام للقوات المسلحة على علاقة وثيقة بالولايات المتحدة منذ وقت طويل ومتعاون مع إسرائيل عن طيب خاطر.

يفضل أوباما التعاون مع هذه الكيانات القامعة وضمان الحفاظ عليها، لكنه كان أيضا بحاجة إلى إقناعهم بالاستغناء عن مبارك والإتيان بنظام جديد يستطيع امتصاص غضب الحركة الجماهيرية وحماسها والتي مضت بتزايد تعارض هيمنة الولايات المتحدة وخضوع مصر لإسرائيل. فعل أوباما كل ما هو ضرورى للحفاظ على تماسك الدولة وخصاشى أية انشقاقات قد تؤدى إلى خالف مؤلف من الحركة الجماهيرية والجنود. الأمر الذى كان لابد له أن يحول الانتفاضة إلى ثورة.

فتحت واشنطن مباحثات مع معظم القطاعات الليبرالية والدينية فى الحركة المعادية لمبارك. حاولت فى البداية إقناعهم بالتفاوض مع مبارك - كان هذا اقتراحا

رفضته جميع قطاعات المعارضة من القمة وحتى القاعدة، بعد ذلك حاول أوباما تسويق «وعد» من مبارك بعدم ترشيح نفسه فى الانتخابات التى كان من المفترض إجراؤها بعد تسعة شهور.

رفضت الجماهير الثائرة هذا الاقتراح أيضا، من ثم، بدأ أوباما يُعلى من وتيرة خطاب «التغييرات الفورية» لكن دونما اتخاذ أية إجراءات لدعمها، ولكى يُقنع مبارك أوباما بقاعدة قوته القائمة، بعث ببلطجية بوليسه وقوات الأمن الذين هاجموا المتظاهرين السلميين فى الشوارع فيما وقف الجيش على الحياد. رفعت هذه الهجمات ومعها الفوضى وأعمال العنف نذر الحرب الأهلية ما حدا بواشنطن والاتحاد الأوروبى إلى الضغط على مبارك كى يتراجع بعد أن تضاعفت أعداد المصابين والقتلى.

وفيما تعاضم ضغط الحركة الجماهيرية وزاد زخمها تعرض أوباما لضغوط متعارضة من لوبى إسرائيل المناصر لمبارك وأتباعه من أعضاء الكونجرس من جهة، ومن جهة أخرى من المستشارين المحنكين الذين طلبوا منه اتباع الممارسات السابقة والتحرك بحزم للتضحية بالنظام وإنقاذ الدولة طالما كان الخيار الليبرالي/ الدينى المنتخب مازال على الطاولة.

لكن أوباما مضى يتردد. ومثل حيوان قشري حذر. أخذ يتحرك خلفا وجانبا معتقدا أن خطابه الطنان يغنى عن اتخاذ الخطوات. على أمل أن تنتهى الانتفاضة الثورية. إن أجلا أم عاجلا. ببقاء المباركية من دون مبارك: أى بنظام يستطيع امتصاص زخم الحشد الجماهيرى وإجراء انتخابات تأتى بمسئولين يتبعون الخط العام للنظام السابق.

إلا أنه كان ثمة احتمالات كثيرة غير يقينية فى حالة إعادة ترتيب الأوضاع السياسية. حيث إن حوالى ٨٠٪ من المواطنين الذين يؤمنون بالديموقراطية ويطالبون بها يعارضون واشنطنون. ومع امتلاك هؤلاء خبرة النضال فمن الأرجح أن يطالبوا بتغيير سياسات الدولة وبخاصة التوقف عن لعب دور الشرطى نيابة عن واشنطنون وفرض الحصار على غزة ودعم الحكام والجماعات من عملاء واشنطنون فى شمال إفريقيا ولبنان واليمن والسعودية. ثانيا. يحتمل للانتخابات الحرة أن تفتح أبواب الجدل والحوار. وتضاعف الضغوط من أجل المزيد من الإنفاقات الاجتماعية. واسترداد أموال مبارك وعائلته التى قُدرت بسبعين مليار دولار. ومصادرة ممتلكات وأموال

«محاسبيهم» من الرأسماليين الذين نهبوا الاقتصاد المصري. كذلك قد تطالب الجماهير بإعادة تعيين حصص الإنفاقات العامة واستخدامها فى مشاريع إنتاجية تولد الوظائف بدلا من الإنفاقات الضخمة على الأجهزة القمعية. والآن. فقد أدى الانفتاح السياسى المحدود إلى جولة ثانية أدت فيها الصراعات الاجتماعية والسياسية الجديدة إلى انقسام القوى بعد/ المباركية حول القضية المفتاح التى تتمحور حول إمكانية تحدى النيوليبرالية ذاتها. إن هذه اللحظة من مناهضة الديكتاتورية ما هى إلا المرحلة الأولى من نضال مستطال باتجاه التحرير الحاسم. ليس لمصر فقط. بل أيضا لجميع البلدان العربية. تعتمد النتيجة على الدرجة التى تطور بها الجماهير تنظيماتها المستقلة وقياداتها. إذا نتج عن ذلك ظهور بديل اجتماعى ديموقراطى إلى حيز الوجود. فإن هذا البديل سيتصدي. دون أدنى شك. لهذا التحدى ويضطلع به.

مشاكل «التضحية» بنظام مبارك:

بانقضاء الأيام الثمانية عشر للحركة الجماهيرية الثورية المصرية التى انضم إليها ملايين المتظاهرين والمحتجين. ومع انفضاح أمر تواطؤ نظام أوباما و/ أو عدم

خرّكه مما أدى إلى ردكلة الجماهير ورفع سقف طلباتها. أصبح من الواضح عجز واشنطنون عن «هندسة» تغيير للنظام وحدها. لذا تطلبت التدخل المباشر للمجلس العسكري.

رفض مبارك التنحى ولم يستطع أوباما إقناعه وذلك لأن الكونجرس ورجال المال الأقوياء الذين يدعمونه عارضوا بشدة التخلص منه. وذلك بخلاف حالات الحكام المستبدين الآخرين الذين نجحت الولايات المتحدة فى إزاحتهم ولو باستخدام القوة. فى يومى ٩ و ١٠ فبراير عقدت لجنة الشئون الخارجية بالكونجرس الأمريكى جلسة استماع حول الأوضاع فى مصر برئاسة عضو الحزب الجمهورى إيلانا روس - لهتين الصهيونية المتشددة والتي تتبنى السياسة الإسرائيلية لدعم مبارك بدون تحفظ. وكان ممثل الأقلية باللجنة هوارد برمان عضو الحزب الديمقراطى والصهيونى المتطرف. ضمت مجموعة «الشهود الخبراء» الذين استمعت إليهم اللجنة أربعة مناصرين متشددين لإسرائيل. منهم روبرت ساتلوف وإليوت إبرامز من لوبى إسرائيل واللدان يواجهان أى ناقد لسياسة إسرائيل بالعداء والبغضاء. كما أنهما كانا ضمن المؤيدين للحرب

على العراق بقوة. عمل إبرامز بالبيت الأبيض أثناء رئاسة بوش الابن. كان من بين «الخبراء» الآخرين جيمس ستاينبرج من وزارة الخارجية ولورن كرايمر من وزارة الداخلية وكلاهما يدعم بقوة عسكرة إسرائيل وأمنها في المنطقة. وكما كان متوقعا رددت «النتائج» التي توصلت إليها اللجنة أصداء خط إسرائيل بدعم استمرار مبارك في منصبه وحذرت من «الخطر الإسلامي» حال نجاح أية ثورة ديموقراطية. استجاب أعضاء «لجنة العمل السياسي الأمريكية الإسرائيلية» والبالغ عددهم ٨٠٠٠٠ عضو بكاملهم لدعوة ناتياهو بممارسة أقصى درجات الضغط من أجل دعم عمر سليمان. رئيس المخابرات السابق والذي كان يشرف على عمليات التعذيب و يذعن بخنوع لأوامر مبارك ورغباته. وكذلك دعم المجلس العسكري بقيادة حسين طنطاوى وزير دفاع مبارك.

وبالتقابل مع الانتفاضات السابقة حيث كان للرئيس مطلق الحرية (مع قليل من معارضة الكونغرس الداخلية) فى التضحية بأحد الحكام المستبدين من أجل إنقاذ الدولة. عمل اللوبى الإسرائيلي/ الصهيونى على إعاقة تلك العملية. حيث تم إقناع أوباما بمساندة عمر سليمان

صنيعة مبارك والذي اصطفاه ليتحدث باسمه. فيما رفضته ملايين المتظاهرين المطالبين بالديموقراطية. كما ألقى بان كي - مون. أمين عام الأمم المتحدة الخزي بمنصبه بأن تبع أوباما وطالب بالحوار والمفاوضات مع سليمان عميل مبارك.

ومع تهديد مبارك علنا بالقيام بمذبحة جماعية على غرار النموذج الإندونيسي إذا لم يتفرق المتظاهرون. ومع مفاضلة سليمان علنا بين خيار مبارك أو الانقلاب العسكري. ومع دعوة الطبقة العاملة والنقابات إلى إضراب عام. تم تجنب قيام حرب أهلية بإمساك المجلس العسكري السلطة بدعم من السياسيين الليبراليين الديموقراطيين.

ونظرا لأن استمرار مبارك في السلطة سارع بردكلة الانتفاضة ورفع سقف مطالبها. كما شهد على ذلك انضمام النقابات والطبقة العاملة الذين دعموا القيام بإضراب عام إلى أجل غير مسمى. تدخل المجلس العسكري. فاقمت ندرة المواد الغذائية والارتفاع الباهظ في الأسعار من درجة البؤس الاجتماعى بين جماهير الفقراء الذين يسكنون العشوائيات المحيطة بالمدن الكبيرة. عملت ازدواجية أوباما والأمم المتحدة والاتحاد الأوربي باستخدامهم

خطاباً ديموقراطياً مع مساندتهم عمر سليمان صنعياً مبارك على زيادة المشاعر المعادية للغرب. وعلى الرغم من أن التظاهرات الاستهلاكية التي قادها الطلبة كانت قد ركزت على مطالب معادية للديكتاتورية إلا أنها فجرت حركة جماهيرية اجتماعية معادية للإمبريالية تخطت أهداف الطبقة الوسطى.

دخلت الانتفاضة (الثورة) مرحلة حاسمة محفوفة بالأخطار. قرر المجلس العسكري إرخاء الحكم الاستبدادي من أجل تجنب حدوث انهيار تحت ضغط الحركة الجماهيرية. انهيار قد يهدد سلطته وممتلكاته وثروته. أيضاً، في أعقاب تنحي مبارك، حدث تنافس على السلطة، بين جميع قوى المعارضة التي لحقت بالثورة وضمت المتواطئين السابقين مع الولايات المتحدة وإسرائيل، والديموقراطيين، والاشتراكيين، والإسلاميين، والقادة المحليين للفقراء والمهمشين الذين سعوا لإقامة نظام دستوري على أساس مدنية الدولة والاستقلال السياسي والديموقراطية الاجتماعية. بدأت المرحلة الثانية من النضال والصراع مع سقوط مبارك.

الحركات الاجتماعية الجماهيرية المصرية السى آى إيه والموساد

حدود الحركات الاجتماعية:

تكشف الحركات الجماهيرية الثورية التي أجبرت مبارك علي التنحي عن مصادر قوة الانتفاضات التلقائية ونقاط ضعفها في آن. فمن جهة، برهنت تلك الحركات علي قدرتها علي حشد مئات الآلاف. بل والملايين. في صراع مستدام ناجح بلغ ذروته بالإطاحة بالديكتاتور بأسلوب لم تستطعه أحزاب المعارضة والشخصيات التي كانت موجودة. أو أنها لم تكن راغبة فيه.

ومن ناحية أخرى. ونظرا لافتقادها أية قيادة قومية أو تنظيم سياسي. لم تستطع تلك الحركات الثورية الوصول للسلطة وتحقيق مطالبها. أتاح هذا لقيادة الجيش العليا التي كان قد عينها مبارك الإمساك بالسلطة وتحديد مسار العملية «ما بعد المباركية» بحيث ظلت تبعية مصر للولايات المتحدة قائمة. مع حماية الثروة غير المشروعة لعشيرة مبارك (٧٠ مليار دولار) وأيضا ممتلكات النخبة العسكرية وشركاتهم. وحماية الشريحة العليا من الطبقة الوسطى. تم إقصاء الملايين الذين

حشدتهم الحركات الاجتماعية الثورية من أجل الإطاحة بالديكتاتورية، إقصاؤهم عملياً بتولى المجلس العسكرى «الثورى» الذى وجد نفسه مسئولاً عن مقدرات هذا البلد وعن تحديد المؤسسات السياسية وتقرير السياسات. ناهيك عن الإصلاحات الاجتماعية/ الاقتصادية المطلوبة للتعاطى مع توفير الاحتياجات الأساسية للسكان (يعيش ٤٠٪ على أقل من دولارين فى اليوم، وبلغت نسبة البطالة بين الشباب أكثر من ٣٠٪). تبرهن ثورة مصر، مثلما حدث فى حالة الحركات الطلابية والشعبية الاجتماعية

ضد الديكتاتوريات فى كوريا الجنوبية وتايوان والفلبين
 وإندونيسيا. تبرهن على أن عدم وجود تنظيم سياسى
 وطنى يتيح الفرصة للأحزاب والشخصيات النيولبرالية
 والمحافضة «المعارضة» أن تُل حل محل النظام. ثم تمضى فى
 وضع نظام انتخابى يعمل على استمرار خدمة المصالح
 الإمبريالية والرجعية والصهيونية والاعتماد على جهاز
 الدولة القائم والدفاع عنه. ليس من قبيل المصادفة أن
 يمتدح إعلام التيار السائد الجماهيرى الطبيعة التلقائية
 للصراعات (وليس المطالب الاجتماعية الاقتصادية) وأن
 يروج لفضائل دور قادة المجلس العسكرى (متجاهلا ثلاثين
 عاما من دورهم كركيزة للديكتاتورية). يتم الإطراء على
 «بطولة» الجماهير و«مثالية» الشباب. لكن لا يُقترح
 أبدا أن يكون لهم دور سياسى مركزى فى النظام الجديد.
 وبمجرد سقوط الديكتاتور «احتفى» المجلس العسكرى.
 والمعارضة التقليدية بنجاح الثورة ثم مضوا سرعيا فى
 العمل على تسريح جماهير الحركة الثورية التلقائية
 وتقويضها من أجل التمهيد لإجراء التفاوضات بين
 السياسيين الليبراليين والرجعيين وواشنطنون ونخبة
 المجلس العسكرى الحاكم.

وفيما أن البيت الأبيض قد يتسامح فى أن تطيح الحركات الاجتماعية بالحكام المستبدين بل وقد يدعمهم فى ذلك مضحيا بهم. إلا أنه يحرص كل الحرص على الحفاظ على أجهزة الدولة. فى حالة مصر. لم يكن مبارك هو فقط الحليف الاستراتيجى الأساسى لإمبريالية الولايات المتحدة. بل كانت النخبة من القادة العسكريين هم من مضت واشنطون تتفاوض معهم باستمرار قبل الإطاحة بمبارك. وأثنائها. وفى أعقابها. كى تتأكد من أن «الانتقال» إلى الديمقراطية يضمن استمرار تبعية مصر للولايات المتحدة. وضمان أمن إسرائيل ومصالحها.

ثورة الشعب: فشل السى آى إيه والموساد:

توضح الثورات العربية مرة أخرى عدة إخفاقات استراتيجية للشرطة السرية. والقوات الخاصة. ووكالات استخبارات الولايات المتحدة والتي هى موضع الفخر والتباهي. وكذلك أجهزة دولة إسرائيل. حيث لم تتوقع أى منها هذا الحشد الناجح للثورات العربية. ناهيك عن التدخل لإعاقته أو التأثير فى سياسة حكوماتها تجاه الحكام العملاء موضع الهجوم.

أصبحت الصورة التى يعكسها معظم الكتاب

والصحفيين والأكاديميين عن مناعة الموساد الإسرائيلي والقوة الكلية للسى آى إيه على المحك. بل وموضع شكوك حادة بعد اعترافهم بالفشل فى معرفة مدى الحركة الجماهيرية للملايين الأفراد وعمقها وزخمها والتي أطاحت بديكتاتورية مبارك. لم يستطع الموساد مفخرة منتجى هوليوود. والذي تقدمه التنظيمات الصهيونية على أنه «نموذج للكفاءة» استشراف تنامى الحركة الجماهيرية فى بلد يقع على تخوم إسرائيل. عبّر ناتياهو. رئيس الوزراء الإسرائيلى عن شعوره بالصدمة والاستياء من وضع مبارك المعرض للخطر. وما تلاه من سقوط أهم عميل عربى لإسرائيل - كان قد تُرك غير معد لذلك بسبب استخبارات الموساد المعيبة. وكذلك لم تكن واشنطن معدة بإطلاقه للانتفاضات الشعبية الجماهيرية الوشيكة وللحركات الوليدة. لم تُعدّها لذلك وكالات الاستخبارات الأمريكية البالغ عددها سبعا وعشرين وكالة. أو البنجاجون. أو مئات الآلاف من عملائهم الذين يتلقون رواتب ضخمة من ميزانياتها التي تصل إلى عدة مليارات من الدولارات.

هناك عدة ملاحظات نظرية يتعين ذكرها. ثبت زيف فكرة أن الحكام المستبدين القامعين الذين يتلقون

مليارات الدولارات على شكل مساعدات عسكرية أمريكية ولديهم قوات شرطة، وجيوش ومليشيات وقوات خاصة يقدر عددها بما يربو على المليون. زيف أنهم أفضل ضمان للهيمنة الإمبريالية، وكذلك خطأ الافتراض أن الروابط واسعة المدى وطويلة الأمد مع مثل هؤلاء الحكام المستبدين تمثل حماية لمصالح الولايات المتحدة.

ثانياً، أصيب الصلف الإسرائيلي والمزاعم القائلة بسمو إسرائيل التنظيمى والاستراتيجى والسياسى على «العرب». أصيب فى مقتل حيث إن الدولة الإسرائيلية وخبرائها وعملاءها السريين ونخبة أكاديميها لم يستطيعوا تبين الحقائق المتكشفة، وأظهروا جهلاً تاماً بمدى مشاعر السخط والغضب لدى المصريين، وعجزوا عن منع تصدى المعارضة الجماهيرية لـ «الكنز الاستراتيجى» وعميلهم المفضل. أصيب من يقومون بالبروباغندا لإسرائيل فى الولايات المتحدة، والذين لا يكادون يُقوتون فرصة للتباهى بمهارات قوات الأمن الإسرائيلية، سواء قامت باغتيال شخصيات قيادية عربية فى لبنان أو دبي، أو قصف منشأة عسكرية فى سوريا. أصيبوا بالبُكم المؤقت.

كان سقوط مبارك واحتمال تشكل حكومة مستقلة

ديموقراطية يعنى أن تفقد إسرائيل سندها الرئيسى وقبضتها على الأحداث. لن يسمح الرأى العام المصرى فى ظل الديموقراطية بالتعاون مع إسرائيل لاستمرار حصار غزة - تجويع الفلسطينيين لكسر إرادتهم وإثنائهم عن المقاومة. لن تستطيع إسرائيل الاعتماد على حكومة مصرية منتخبة ديموقراطيا لدعم ما تقوم به من أعمال عنف ومصادرة أراضى الفلسطينيين فى الضفة الغربية أو دعم عملاء إسرائيل بالسلطة الفلسطينية. كما لن تستطيع الولايات المتحدة الاعتماد على حكومة منتخبة ديموقراطيا لمساندة مؤامراتها فى لبنان. أو حروبها فى العراق وأفغانستان. أو العقوبات المفروضة ضد إيران. علاوة على ذلك. قدمت الانتفاضة الثورية المصرية نموذجا يحتذى للحركات الشعبية ضد الحكام المستبدين من عملاء الولايات المتحدة فى الأردن واليمن والسعودية. ولكل هذه الأسباب مجتمعة. ساندت واشنطنون فقط إمساك المجلس العسكرى بالسلطة وذلك من أجل تشكيل انتقال سياسى يتوافق مع أهوائها ومصالحها الإمبريالية.

يكشف إضعاف العامود الأساسى لسطوة الولايات المتحدة وإسرائيل الكولونيالية فى شمال إفريقيا والشرق الأوسط الدور الجوهرى الذى تلعبه تلك الأنظمة المتواطئة.

تنجم الطبيعة الاستبدادية لتلك الأنظمة مباشرة عن الدور الذى تقوم به فى الحفاظ على المصالح الأمريكية. وما حزم المساعدات العسكرية التى تعمل على إفساد النخب الحاكمة وثرانهم إلا مكافآت لهم لتعاونهم عن طيب خاطر مع الدول المهيمنة والاستعمارية. إذن. كيف لنا أن نفسر فشل وكالات الاستخبارات الأمريكية والإسرائيلية فى التنبؤ بالثورة المصرية بالرغم من الأهمية الاستراتيجية للحكم المصرى المستبد؟

كانت السى آى إيه والموساد يعملان عن كثب مع وكالات الاستخبارات المصرية. كانا يعتمدان عليها لإمدادهما بالمعلومات ويثقان فى تقاريرها التى تذكر دائما أن «كل شىء تحت السيطرة»: كانت أحزاب المعارضة ضعيفة. أنهكها القمع والاختراق. وكان ناشطوها الخالصون يُتركون فى المعتقلات حتى يهنوا أو يلقوا حتفهم نتيجة «نوبات قلبية» تحت وطأة «أساليب الاستجواب» اللاأدمية. أيضا. كان يتم تزوير الانتخابات بحيث يفوز فيها عملاء الولايات المتحدة وإسرائيل.

يتم تدريب أفراد وكالات الاستخبارات المصرية. وتمويلها من قبل الاستخبارات الأمريكية والإسرائيلية من أجل ضمان إنعانهم لرغبات أسيادهم وأولياء نعمتهم. كانوا يحرصون على تقديم التقارير التى تُرضى مرشديهم.

بدرجة أنهم لم يوردوا أى ذكر لمظاهر الاضطرابات الشعبية المتنامية على أرض الواقع أو عبر الإنترنت. كانت السى آى إيه والموساد متعضونين داخل جهاز أمن مبارك الشخصى الضخم بدرجة عدم قدرتهما على الحصول على أى معلومات عن الجماهير القاعدية. والحركات اللامركزية المتبرعمة والتي كانت تعمل مستقلة عن أحزاب المعارضة التقليدية «المتحكم بها».

حينما تفجرت الحركات الجماهيرية الثورية المستقلة عن الأحزاب. اعتمد الموساد والسى آى إيه على أجهزة أمن الدولة التابعة لمبارك للسيطرة عليها من خلال أسلوب العصا والجزرة النمطي: تنازلات رمزية مؤقتة مع استدعاء قوات الأمن و«كتائب الموت» والقتلة المأجورين. لكن فيما تنامت أعداد «الثوار» من عشرات الآلاف إلى مئات الآلاف إلى الملايين العديدة حث الموساد وأعضاء الكونجرس الأمريكى الموالون لإسرائيل مبارك على «الصمود». تقلص دور السى آى إيه إلى حد تقديم المعلومات السياسية والشخصية عن المسؤولين العسكريين الموثوقين. والشخصيات السياسية «الانتقالية» المطواعة من المستعدين لاتباع خطى مبارك. ومرة أخرى. برهن الموساد والسى آى إيه على اعتمادهما على أجهزة استخبارات مبارك لمعرفة من بإمكانه أن يكون بديلا

موالياً لإسرائيل مع جَاهل مطالب الجماهير الأولية. باءت محاولة استمالة الحرس القديم من جماعة الإخوان المسلمين من خلال تفاوضات أجراها معهم عمر سليمان، نائب الرئيس آنذاك، باءت بالفشل وذلك جزئياً لأن جماعة الإخوان لم تكن لها سيطرة على «الثوار» [بل لم يكونوا جزءاً من الثورة فى البداية] وأيضاً لاعتراض إسرائيل وداعميها بالولايات المتحدة، علاوة على ذلك، فقد مارس شباب الإخوان الضغوط على الحرس القديم للانسحاب من التفاوضات.

أدى فشل الاستخبارات إلى تعقيد جهود واشنطن وتل أبيب فى التضحية بنظام استبدادى وإنقاذ أجهزة الدولة: لم تكوّن السى آى إيه والموساد أية روابط مع «القادة» الجدد البازغين، ولم يستطع الإسرائيليون العثور على «وجه جديد» له شعبية وأتباع مستعد للتواطؤ الفج معهم، أما السى آى إيه، فقد كانت مستغرقة كلياً فى استخدام أجهزة الشرطة المصرية لتعذيب «الإرهابيين» المشتبه فيهم الذين يُسَلَّمون إليها، وللعب دور رجل الشرطة فى البلدان العربية المجاورة. نتيجة لهذا الفشل، تطلعت واشنطن وإسرائيل إلى قيادات المجلس العسكرى للإمساك بالسلطة ودعمتهم فى ذلك من أجل استباق مزيد من تطرف مطالب «الثوار».

يزعم بعض الكتاب أن «الوقف القومي من أجل الديمقراطية NED» كان خلف «الانتفاضة» الثورية وذلك لأنهم قد سبق لهم تمويل بعض النشاطات قبل اندلاعها. لكن ما حدث على أرض الواقع هو أن الثورة الجماهيرية ومطالبها تخطت بكثير نمط «البدائل» التي يُعدها NED للنقلات المتحكم بها. والدليل على أن الثورة التي حدثت فعلا لا تعكس النوايا الأمريكية هو تأرجح مسؤولي أوباما وصراعاتهم حول ما إن كان من الجائز للولايات المتحدة أن تدعمها أم لا.

وفى نهاية المطاف، فإن فشل السى آى إيه فى اكتشاف بوادر تلك الحركة الشعبية ومنع تصاعدها يكشف عن الأساسات المزعجة للقوة الإمبريالية والكلونيالية. فعلى المدى الطويل، فإن ما يقرر مسيرة التاريخ ليست هى الأسلحة أو مليارات الدولارات، أو المباحث والشرطة السرية، أو غرف التعذيب. تحدث الثورات الديمقراطية حينما ينهض غالبية الناس ليقولوا «كفى» وينزلون إلى الشارع. ويشلّون حركة الاقتصاد، ويقوضون أركان الدولة السلطوية ويطالبون بالحرية والمؤسسات الديمقراطية دونما تبعية للإمبريالية والكلونيالية العالمية.

جذور الثورات العربية والاحتفال

قبل الأوان

مقدمة

ركزت معظم التقارير عن الثورات العربية في مصر وتونس وليبيا والمغرب واليمن والأردن والبحرين والعراق وأماكن أخرى على الأسباب المباشرة جدا: الاستبداد السياسي، البطالة، وقمع المتظاهرين وإصابتهم وقتلهم. كان اهتمام تلك التقارير الأساسي هو بالطبقة الوسطى والنشطاء الشباب المتعلمين وتواصلهم عبر الإنترنت.

أما إسرائيل وأصحاب نظريات المؤامرة الصهيونية. فقد أولوا معظم الاهتمام بما أسموه «اليد الخفية» للمتطرفين الإسلاميين. بيد أنه لم تكن ثمة محاولة لتوفير إطار للثورة يأخذ في الحسبان البنى الاجتماعية/الاقتصادية واسعة المدى ذات الأمد الطويل والمتوسط إلى جانب العوامل المباشرة التي أدت إلى تفجير الوضع. يدحض مدى هذه الانتفاضات الثورية الشعبية وعمقها. وأيضا القوى السياسية والاجتماعية المتنوعة التي دخلت حيز المعترك. أية تفسيرات تنظر إلى بُعد واحد فقط لتلك الصراعات.

إن أفضل نهج لمقاربتها هو وضعها فى إطار على شكل «قُمع» توجد لدى نهايته العريضة (البنى طويلة الأمد وواسعة المدى) طبيعة النظام الاقتصادى والطبقى والسياسى. أما المدى المتوسط فتحده تفاعلات الآثار المتراكمة لتلك البنى على التغيرات فى العلاقات السياسية والاقتصادية. فيما تعمل الأسباب قصيرة المدى على التعجيل بالاستجابات الاجتماعية/السياسية/ النفسية. أو الوعى الاجتماعى الذى يؤدى إلى العمل السياسى.

طبيعة الاقتصادات العربية:

باستثناء الأردن، فإن معظم اقتصادات البلاد العربية التي تشهد ثورات الآن هي اقتصادات «ريعية» تعتمد على عائدات النفط والغاز والمعادن والسياحة التي تشكل معظم الدخل من الصادرات ومصدر إيرادات الدولة. عمليا، فإن هذه القطاعات الاقتصادية هي «معازل» تصدير توظف جزءا ضئيلا من القوة العاملة وتوجد اقتصادا على درجة عالية من التخصص. ليس لقطاعات التصدير ما يربطها باقتصاد محلي إنتاجي متنوع: يُصدّر البترول، وتُستورد جميع السلع المصنعة المكتملة وكذلك الخدمات المالية وخدمات التكنولوجيا الرفيعة، وتتحكم فيها شركات متعددة الجنسية وأشخاص مغتربون وأجانب مرتبطون بالطبقة الحاكمة. تدعم السياحة الدخل «الرعي» بصفتها القطاع الذي يوفر النقد الأجنبي والعائدات الضريبية للدولة التطبيقية / العشائرية والتي تعتمد على رأس المال الأجنبي الذي تدعمه الدولة وعلى أصحاب المشروعات العقارية المحليين ذوى الروابط السياسية وعمال الإنشاءات الأجانب. قد يولد الدخل الرعي ثروات هائلة وبخاصة مع ارتفاع

أسعار الطاقة إلا أن الأموال جنيها طبقة ذوى الدخل
الربعية الثابتة الذين ليست لديهم مشاريع أو دوافع
لتعميق عملية التنمية الاقتصادية وتوسيع مداها
وحديثها.

يتخصص أفراد تلك الطبقة فى المضاربات المالية
والاستثمار فى الخارج من خلال شركات الأسهم والسندات
الخاصة. وفى الاستهلاك الفاحش لسلع الرفاهية باهظة
الثمن. وامتلاك حسابات خاصة فى البنوك بالخارج حيث
تبلغ أرصدهم فيها مليارات الدولارات أو مليارات اليورو.
لا يوفر الاقتصاد الرعى سوى وظائف قليلة فى المجالات
الإنتاجية الحديثة. ويهيمن على المناصب الكبرى أفراد
العائلات/ العشائر الممتدة والكوروريشنات الأجنبية من
خلال الخبراء الأجانب؛ أما الأعمال التقنية والوظائف الأقل
مستوي. فيضطلع بها متعاقدون أجانب تقل مستويات
دخولهم والظروف التى يعملون بها كثيرا عما قد تقبل
به قوة العمالة الماهرة المحلية.

يؤدى نظام الاقتصاد الرعى إلى وجود طبقة حاكمة
تقوم على أساس عشائرى «تخلط» بين الملكية العامة
والخاصة: تماثل البنية الفعلية للدولة بنية الملكيات

المُطلقة المستبدة التي فيها يحتل القمة الحكام وأسرههم الممتدة، فيما يأتي القادة أو مشايخ القبائل والعشائر من الأتباع، ومعهم حاشيتهم السياسية، ويأتي التكنوقراطيون في المرتبة الوسطي. تشكل تلك البنى «طبقات حاكمة مغلقة»، لا يسمح بدخولها إلا لأعضاء منتقن من العشيرة، أو السلالات الحاكمة. وعدد قليل من منظمى المشاريع الذين تتاح لهم مراكمة الثروات فيما يقومون على خدمة الطبقة/ العشيرة الحاكمة. تعيش الدائرة الداخلية على الدخل الربعية، وتتقاضى عائداً من شراكاتها في المشاريع العقارية حيث لا تقدم أية مهارات، بل فقط تصاريح رسمية، ومنحاً من الأراضي، وتراخيص للاستيراد، وإعفاءات ضريبية.

وخارج نطاق نهب الخزانة العامة، يُتطلب من الطبقة/ العشيرة الحاكمة تعزيز «التجارة الحرة»، أي استيراد المنتجات الرخيصة المكتملة، ومن ثم، تقويض أية بدايات أهلية محلية في مجال التصنيع الإنتاجي، أو القطاعات الزراعية أو التقنية.

نتيجة لهذا، فليس ثمة طبقة رأسمالية من أصحاب المشروعات أو طبقة وسطى. أما ما يبدو وأنه طبقة

وسطي. فهم إلى حد كبير، موظفو القطاع العام (المدرسون العاملون في مجال الصحة العامة، الموظفون في مختلف الإدارات، رجال الإطفاء، رجال الشرطة، ضباط الجيش) والذين يعيشون على رواتبهم التي تعتمد بدورها على خضوعهم للسلطة المطلقة. ليس لدى هؤلاء فرصة للترقى إلى الشرائح الأعلى أو لفتح فرص اقتصادية أمام ذرياتهم.

يؤدي تركيز السلطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الأنظمة المغلقة التي تتحكم فيها العشيرة/ الطبقة إلى تركيز هائل للثروة ومع الأخذ في الاعتبار المسافة الاجتماعية الكبيرة بين الحكام والمحكومين، فإن الثروة التي تولدها الأسعار المرتفعة للسلع ينجم عنها صورة زائفة تماما عن نصيب الفرد من «الثروة»؛ حيث إن إضافة دخول المليارديرات والمليونيرات إلى الجماهير الغفيرة من ذوي الدخل المنخفضة والشباب العاطلين ينتج عنه متوسط عالٍ للدخل.

الحكم الريعي: بالسلاح والصدقات:

تضطر الطبقة الحاكمة الريعية الطفيلية، من أجل التعويض عن تلك الفروق الاجتماعية الضخمة وحماية

وضعها. إلى تكوين «خالفات» قيمتها مليارات عديدة من الدولارات مع شركات الأسلحة وأن تسعى إلى الحماية العسكرية من جانب القوة الإمبريالية المهيمنة (الولايات المتحدة). يقوم هؤلاء الحكام بتقديم الدعوات لاستعمار بلادهم «neo-colonization by invitation». حيث يقدمون الأراضي لبناء القواعد والمطارات العسكرية عليها. والموانئ للعمليات البحرية. ويتواطئون في تمويل المرتزقة ليحاربوا خصومهم المعادين للإمبريالية نيابة عنهم. وعلى الرغم من توجيه بعض النقد غير ذي الأهمية من حين لآخر للصهاينة. نراهم خاضعين لهيمنتهم.

يُكمل الحكم بالقوة منح صدقات أبوية على فقراء الريف والعشائر. وأطعمة مدعومة لفقراء المدن؛ ووظائف مغلقة للشباب المتعلمين العاطلين. تعكس مشتريات الأسلحة باهظة الثمن والمساعدات الأبوية عدم وجود أية قدرة على الاستثمارات المنتجة. تنفق مليارات الدولارات على الأسلحة بدلا من إنفاقها على تنويع الاقتصاد. تنفق مئات الملايين من الدولارات في نوبة واحدة من منح الصدقات الأبوية. بدلا من استغلالها في استثمارات طويلة المدى تُولد وظائف منتجة.

تتكون «المادة اللاصقة» التي تبقى على النظام متماسكا من مزيج من الوسائل الحديثة لنهب الثروة العامة والصادر الطبيعية للطاقة. واستخدام أفراد العشائر التقليدية والمجندين النيوكلوناليين والمقاولين المرتزقة للسيطرة على السكان وقمعهم. تسخر أسلحة الولايات المتحدة الحديثة لخدمة الملكيات المطلقة والحكومات الاستبدادية الخارجة عن سياق التاريخ والمؤسسة على مبادئ حكم السلالات التي تنتمي للقرن الثامن عشر.

يعمل إدخال أحدث أنظمة الاتصالات وتوسيع مداها وكذلك تشييد مراكز التسوق على غرار آخر صيحات الهندسة المعمارية. على تلبية مطالب شرائح النخبة من مستهلكى الرفاهيات الذين يمثلون نقيضا صارخا للغالبية العظمى من الشباب المتعلمين العاطلين. والمستبعدين عن القمة. والمضغوطين من أسفل بواسطة العمال المتعاقدين الأجانب منخفضى الأجور.

الزعزعة النيوليبرالية:

فيما أنه من الصواب الحديث. فى حالة الممالك والمشايع النفطية. عن الدول الريعية التي لا توجد فيها شرائح

وسطى من أصحاب المشاريع، أو مبادرات تنموية. فإن التخلف الذى تعاني منه بلاد مثل مصر هو نتيجة النهب الهائل للأموال العامة، مع سياسات نيوليبرالية يفرضها صندوق النقد الدولي. تلك الإجراءات التى تعوق الدولة عن تنمية قوى الإنتاج بها. يزعم الاقتصادى أحمد السيد النجار فى مقال نشر على موقع مؤسسة كارنيجى فى يونيو ٢٠٠٩ أن «ما يسمى بالإصلاحات الاقتصادية [فى مصر] التى أوصت بها الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولى قد أدت، علاوة على تسببها فى انتشار الفقر بمعدلات مخيفة، إلى موجة غير مسبوقه من البطالة وارتفاع كبير فى معدلات عدم المساواة بين الدخول طوال العقود الثلاثة الأخيرة. تقول البيانات الرسمية إن عدد العاطلين فى الوقت الراهن هو ٢,٤ مليون مصري. لكن العدد الحقيقى قد يتجاوز ٨ ملايين عاطل وفقا للتقديرات المستقلة».

تمارس الضغوط على الدول الربعية التى تحكمها الأسر/ العشائر من خلال المؤسسات المالية الدولية والمصرفيين المحليين لإجراء «إصلاحات اقتصادية»: «فتح» أسواقهم المحلية ومشاريعهم العامة للمستثمرين

الأجانب وتقليص العجوزات الناجمة عن الأزمات العالمية بإجراء إصلاحات نيوليبرالية.

نتيجة لإجراء «الإصلاحات الاقتصادية» تم تخفيض دعم الأغذية الذي يقدم لصالح الفقراء أو إلغاؤه. وكذلك تقليص عدد الوظائف الحكومية مما أدى إلى سد إحدى الفرص القليلة المتاحة للشباب المتعلم. كما ارتفعت المعدلات الضريبية على أجور/ رواتب العاملين. فيما تقدم للمستثمرين في المجالات العقارية. والمضاربات المالية ومستوردي السلع والخدمات إعفاءات ضريبية. فاقم التحرير الاقتصادي من معدلات الفساد. ليس فقط في نطاق الطبقة / الأسرة الحاكمة الرعية. بل أيضا بين حاشيتهم من رجال الأعمال.

جرى نحت «الروابط» الأبوية التي تصل الطبقة الوسطى والدنيا بالطبقة الحاكمة. نحتها من خلال «الإصلاحات» النيوليبرالية المطلوبة أجنبيا. والتي جمع بين الاستغلال الأجنبي المستحدث والأشكال القائمة التقليدية من ممارسات النهب الداخلية حيث إن الأنظمة الأسرية/ العشائرية لم تعد باستطاعتها الاعتماد على الولاءات العشائرية أو القبلية أو الدينية أو الشللية في

محاولاتها لعزل الحركات الحضرية للنقابات التجارية. أو الطلبة. أو أصحاب الأعمال الصغيرة. أو منسوبي القطاع العام ذوى الأجور المنخفضة.

ثمة مستويان من علاقات التبعية الداخلية والخارجية. تعمل التبعية الداخلية على تسهيل علاقة التبعية بين القوة العالمية المهيمنة والقيادات المحلية. فى حالة مصر تساهم ما يسمى بالمعونات الخارجية فى المزيد من إفساد الاقتصاد: فى عام ٢٠٠٩. تلقت مصر ٢٠٠ مليون دولار مساعدات اقتصادية من الولايات المتحدة. مقابل ١,٣ مليار دولار من المساعدات السنوية العسكرية والتي تستخدم غالبيتها للحصول على أسلحة لتقوية أمن النظام. وإلى جانب هدف المعونة الأساسي. أى ضمان علاقات سلام من جانب مصر مع إسرائيل. فإنها فى واقع الأمر تسهل ابتزاز «الإتاوات»: جاء ما يلي فى دورية Economic and Political Weekly عدد ٢٠٠١/٢/١. ص ١١:

«إن المعونة التي تمنحها الولايات المتحدة لمصر تمد الأمريكيين بمزايا سياسية واستراتيجية وأحياناً اقتصادية تفوق كثيراً قيمة ما تحصل عليه مصر. تضمن الشروط الملحقة بالمساعدة الأمريكية أن يعود قدر محدّد

من الأموال إلى الولايات المتحدة سواء على هيئة سلع أمريكية مستوردة، أو عقود عمل تفوز بها الشركات الأمريكية بأسعار أقل تنافسية من تلك التي بإمكان مصر أن تحصل عليها إذا فتحت المناقصات أمام الشركات الدولية. أو في هيئة الرواتب التي يحصل عليها خبراء «USAID».

الأهم من هذا كله. فقد عملت هذه المعونات على تثبيت اختلال عدم التوازن القائم في العلاقات التجارية بين مصر والولايات المتحدة. حيث إنه. وبحسب الكتاب السنوي عن توجهات إحصائيات التجارة Trade Statistic Trends Year Book الذي يصدره صندوق النقد الدولي فإن مجموع العجز التجاري الذي راكمته مصر بينها وبين الولايات المتحدة خلال الفترة ما بين عامي ١٩٨٣ و٢٠٠٧ بلغ ٤٥,١ مليار دولار.

الشارع في مواجهة القصر:

تتركز «الأسباب المباشرة» للثورات العربية في التناقضات الديموجرافية/ الطبقيّة الهائلة للاقتصاد الريعي الذي تتحكم فيه العشيرة/ الطبقة المهيمنة. تهيمن الزمرة الحاكمة على كتلة كبيرة من العاطلين

والعاطلين جزئيا. أى على ما يتراوح بين ٥٠٪ و٦٥٪ من السكان الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ عاما. لا تدمج دينامية الاقتصاد الريعى «الحديث» الشباب حديثى التخرج فى الوظائف الجديدة. بل حُيِّلهم إلى «الاقتصاد غير الرسمي» غير المحمى الذى يدر عليهم دخولا منخفضة حيث يعملون كباعة متجولين، أو عمال بالمقاولة، أو فى وسائل النقل، أو فى الخدمات الشخصية. تعتمد قطاعات البترول، والغاز، والعقارات، والسياحة ومراكز التسوق (المولات) العصرية على الدعم السياسى والعسكرى من قبل القادة الدينيين و القبليين والعشائريين التقليديين المتخلفين الذين يتلقون دعما حكوميا لكنهم لا «يُدمجون» أبدا فى مجال الإنتاج الحديث. يتم حظر وجود طبقة عاملة صناعية حضرية حديثة ذات نقابات/ اتحادات مهنية مستقلة حيث تسيطر الدولة على جميع الاتحادات الطبقة الوسطى المدنية، التى تقتصر أنشطتها على تقديم الالتماسات إلى هيئات الدولة المستبدة.

يرجع تخلف تنمية المنظمات الاجتماعية المرتبطة بالطبقات الاجتماعية التى تعمل فى أنشطة إنتاجية عصرية إلى عدم أهمية دور التصنيع فى الاقتصاد ذاته. مثلا، فعلى الرغم من حدوث إضرابات فى مواقع متناثرة

أثناء الثورة المصرية، إلا أن الشارع ظل مُرْتَكِزَ الفعل الاجتماعي والسياسي والذي يديره الشباب العاطلون والعاطلون جزئياً الذين يعملون بالقطاع غير الرسمي في الأسواق التجارية والأكشاك والكافيهات وعلى النواصي والذين يتحركون حول مراكز السلطة التنفيذية المستبدة وخارجها. وليس العاملين في القطاع الصناعي، وهو قطاع مهم في الاقتصاد المصري، وعلى الرغم من أن الجماهير الحضرية لا تحتل مواقع استراتيجية في النظام الاقتصادي إلا أنه من السهل حشدتها جماهيرياً في تجمعات ضخمة بحيث تعيق الحركة في الشوارع والميادين التي تُنقل من خلالها السلع والخدمات وتُجنى منها الأرباح، وعلى نفس الدرجة من الأهمية، فإن الشباب العاطلين الذين يشاركون في تأجيج تلك الحركات الجماهيرية بمدون المهنيين المقموعين، وموظفي القطاع الحكومي والقطاع العام، وأصحاب البيزنسات الصغيرة، ومختلف من يعملون بالاقتصاد غير الرسمي، بمدونهم بالفرصة للاشتراك في الاحتجاجات دون خوف من قمع أو عقوبة، وبذلك يبددون «عامل الخوف» من فقدان وظائفهم.

تدور المواجهة السياسية والاجتماعية حول القطبين النقيضين: الزمرة الحاكمة ومحاسبيها، وبين الجماهير

متدنية المكانة التي لا تنتمي إلى أى طبقة اجتماعية (الشارع العربي). وفيما تعتمد المجموعة الأولى على الدولة (أجهزة الشرطة/ الجيش) تعتمد المجموعة الثانية على التنظيمات البدائية المحلية غير الرسمية. أما الاستثناء فيتمثل فى أقلية من الطلبة الجامعيين الذين يتحركون عبر طريق الإنترنت والمعارضة الدينية التى تجد نقاط تجمع قائمة من خلال أماكن العبادة سواء المساجد أو الكنائس. تنضم الاخذات العمالية الصناعية إلى المحتجين متأخرة وتركز عن المطالب الاقتصادية لقطاعها مع وجود استثناءات مثل العمال فى الشركات والمشاريع العامة التى يسيطر عليها محاسب الزمرة الحاكمة. حيث تتركز المطالب على تغيير الإدارات. وهكذا، ففىما يوجد اختلال الاقتصاد وما يولده هذا من فقر دافعا للثورة لكنه لا يسهل من تشكيل الوعى السياسى الذى يوجه ضد البنى الرأسمالية وأيضا ضد هيمنة الولايات المتحدة على البلد.

لا تأخذ الانتفاضات شكل صراعات طبقية بين العمال الأجراء وبين رجال الصناعة الرأسماليين وذلك نتيجة البنية الاقتصادية للدول الريفية. بل تأخذ شكل ثورات جماهيرية سياسية ضد نظم الدولة المستبدة. تبرهن

حركات الشارع الجماهيرية على قدرتها على نزع الشرعية عن سلطة الدولة، وإعاقة الاقتصاد، بل بإمكانها أن تؤدي إلى الإطاحة بالطغاة الحاكمين. لكن، وفيما أن طبيعة الحركات الجماهيرية تمكنها من ملء الميادين بسهولة نسبية، فإن تلك الجماهير تتفرق لدى الإطاحة برموز الاستبداد والقمع. لا تملك الحركات التي تتخذ من الشارع قاعدة المهارات التنظيمية والكوادر القيادية التي تمكنها من التخطيط لإقامة نظام سياسي أو اجتماعي جديد. ناهيك عن فرض مثل هذا النظام؛ حيث إن قوتها تكمن في قدرتها على ممارسة الضغوط على النخب والمؤسسات القائمة وليس في قدرتها على أن تخل محل الدولة أو أن تغير النظام الاقتصادي. يفسر هذا السهولة التي بها أمسك المجلس العسكري، دونما معارضة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي أو حتى إسرائيل، بالسلطة من أجل حماية أجهزة الدولة الرعية والبنية الاقتصادية مع الإبقاء على الروابط مع تلك القوى والتظاهر بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية من خلال الوعد بإجراء محاكمات لبعض الأفراد ورجال الأعمال.

تلاقى الأوضاع و«ظاهرة التظاهرات»:

للهولة الأولي. يبدو انتشار الثورات العربية من أنحاء

شمال إفريقيا والشرق الأوسط إلى دول الخليج نتاج أوضاع تاريخية واجتماعية متشابهة: دول رعية حكمتها أسر / عشائر أو زمر استبدادية تعتمد على عائدات السياحة أو النفط وصادرات الطاقة. فيما تنحصر أنشطة الغالبية العظمى من الشباب داخل نطاق المجالات الهامشية واقتصاد الشارع غير الرسمي.

يمكن فهم «قوة النموذج» أو «ظاهرة التظاهرات» فقط من خلال التعرف على وجود نفس الأوضاع الاجتماعية / السياسية في كل من تلك البلدان. تستغل قوى الشارع - الحركات الجماهيرية الحضرية - الشوارع بصفقتها المركز الاقتصادي الرئيسى للمشاركين الرئيسيين. وتعمد إلى الاستيلاء على الميادين كأماكن تمارس منها سلطتها السياسية وتعلن منها المطالب الاجتماعية. ليس ثمة ريب فى أن النجاح الجزئى الذى حققته الجماهير فى تونس ومصر فجّر حركات ماثلة فى أنحاء أخرى. لكن فقط فى البلاد التى تتشارك فى ميراث تاريخى ماثل. واستقطابات اجتماعية ماثلة بين الحكام الريعين/ العشائريين من ناحية وعمالة الشارع المهمشة من ناحية أخرى. وبخاصة فى البلاد التى فيها الحكام مندمجون بعمق مع الشبكات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية والأوروبية والصهيونية وخاضعون لها.

الخلاصة:

يحكم الحكام الربيعيون من خلال روابطهم مع المؤسسات العسكرية والمالية للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. يقومون بتحديث دوائهم الضيقة الموسرة، وبالضرورة. يعملون أيضا على تهميش الشباب حديثي التخرج ويحصرهم داخل نطاق الوظائف منخفضة الدخول. وبخاصة في القطاع غير الرسمي وغير الآمن والذي يتركز في شوارع العواصم والمدن الكبرى وذلك لأنه ليس ثمة تنمية اقتصادية حقيقية. أدت الخصخصة النيوليبرالية، وتقليص الدعم الحكومي (للأطعمة، وبدلات البطالة، وزيت الطعام، والغاز، والنقل، والخدمات الصحية والعلاجية والتعليم) إلى تخطيط الروابط الأبوية التي اعتاد من خلالها الحكام احتواء سخط الشباب والفقراء، وأيضاً النخب الدينية، والزعامات المحلية والقبلية. كان تلاقى الطبقات والجماهير الحديثة منها والتقليدية، نتيجة مباشرة لعملية فرض النيوليبرالية من أعلى والإقصاء من أسفل. ثبت زيف وعد «الإصلاحات» النيوليبرالية بأن «السوق» سيوفر وظائف عالية الأجور لتحل محل فقدان ما تقدمه الدولة من دعم «أبوي». كما عملت السياسات النيوليبرالية على تركيز الثروة فيما أضعفت حكم الدولة في الجماهير.

أدت الأزمات الرأسمالية العالمية إلى أن تُحكَم أوروبا والولايات المتحدة قبضتهما في مواجهة الهجرات من بلدان الجنوب. وقضتا بذلك على أحد صمامات الأمان بالنسبة للأنظمة - الهروب الجماعي للمتعلمين العاطلين من الشباب بحثا عن الوظائف بالخارج. وحينما لم تعد الهجرة إلى الخارج خيارا تقلصت الخيارات أمام الجماهير: إما النضال أو المعاناة. توضح الدراسات أن من يهاجرون ينزعون لأن يكونوا الأكثر طموحا والأفضل تعليما [داخل إطار طبقتهم] و الأكثر استعدادا للمخاطرة. أما الآن. وبعد أن انحصر بهم المقام داخل حدود أوطانهم. وتقلصت أوهامهم حول وجود فرص للحياة الكريمة بالخارج. فقد وجدوا أنفسهم مجبرين على النضال من أجل الحركة الاجتماعية والاقتصادية الفردية في الوطن من خلال العمل الجمعي السياسي والاجتماعي.

أيضا. وعلى نفس الدرجة من الأهمية. ينظر الشباب المسيسون إلى الولايات المتحدة. ضامنة الأنظمة الربعية وداعمتها. على أنها قوة هيمنة في سبيلها إلى الاضمحلال: تحداها الصين اقتصاديا في السوق العالمي؛ وتواجه الهزيمة كقوة احتلال حاكمة في العراق وأفغانستان. وتعرض للمهانة كخادم تابع كذوب لإسرائيل التي ساءت

سمعتها. وذلك من خلال عملائها الصهاينة فى إدارة أوباما وبالكونجرس. تشجع عناصر تفسخ «إمبراطورية» الولايات المتحدة وما لحق بها من خزى وسوء سمعة. الحركات المطالبة بالديموقراطية للتحرك قدما ضد عملاء الولايات المتحدة الذين يحكمون بلادهم. وتقلل مخاوفهم من تدخل أمريكا عسكريا وذلك لأنها ستفتح بذلك جبهة عسكرية ثالثة. تنظر الحركات الجماهيرية إلى زمرة حكامها المستبدين بصفتهم أنظمة «صف ثالث»: قائمين على دول رعية تخضع لهيمنة الولايات المتحدة التى تخضع بدورها للتبعية الإسرائيلية/ الصهيونية. وفى ظل إدانة أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة البالغ عددهم مائة وثلاثين دولة. وجميع أعضاء مجلس الأمن باستثناء الولايات المتحدة لتوسع إسرائيل الكولونيالي: ومع السياسات الخارجية الديموقراطية التى تنتهجها لبنان. ومصر و تونس بعد الثورة. وكذلك الأنظمة الجديدة المرتقبة فى اليمن والبحرين. تدرك الحركات الجماهيرية عدم جدوى ترسانة إسرائيل من الأسلحة الحديثة. وجيشها الذى يبلغ قوامه ٦٨٠٠٠ جندى فى مواجهة عزلتها الدبلوماسية. وفقدانها عملاءها الإقليميين. وما لحق بحكامها العدوانيين ورطانتهم العسكرية من خزى

وسوء سمعة ومعهم عملاؤهم الصهاينة فى السلك
الديبلوماسى الأمريكى.

والآن، تمثل البنى الاجتماعية/ الاقتصادية والأوضاع
السياسية التى فجرت الحركات الجماهيرية المنادية
بالديموقراطية، والشباب العاطلون والعاطلون جزئيا،
الذين تشكلت تنظيماتهم «فى الشارع»، و«من الشارع»،
يمثلون التحدى الأكبر: أبستطاعة تلك الكتلة غير المتبلورة
والمتنوعة أن تصبح قوة سياسية واجتماعية منظمة
يمكنها الاضطلاع بسلطة الدولة، ومقرطة النظام، وأن
تخلق فى نفس الوقت اقتصادا إنتاجيا جديدا يوفر وظائف
مستقرة ذات دخول مقبولة بخلاف ما هو موجود فى ظل
الاقتصاد الرئعى؟ مازالت الحصيلة السياسية حتى تاريخه
غير محسومة: يتنافس ال ديموقراطيون والاشتراكيون مع
القوى الدينية والنيوليبرالية والموالين للأنظمة القديمة
والذين مولهم الولايات المتحدة [وجهات أخرى].
من السابق لأوانه الاحتفاء بنجاح الثورات الشعبية
الديموقراطية...

حرب أوريا / الولايات المتحدة

على ليبيا

الأكاذيب الرسمية ومدركات النقاد الخاطئة

مقدمة:

أسس كثير من نقاد حروب أوريا / الولايات المتحدة القائمة في الشرق الأوسط، وفي شمال إفريقيا الآن. أطروحاتهم على الكليشيهات والتعميمات المجردة من الحقائق، أكثر المقولات شيوعا حول الحرب الأوربية/ الأمريكية الراهنة على ليبيا هي أنها حرب من أجل البترول- الغاية هي الاستيلاء على حقول النفط في ليبيا.

من ناحية أخرى، يدافع المتحدثون باسم الحكومات الأوربية/ الأمريكية عن الحرب بزعمهم أنها «حرب من أجل إنقاذ حياة المدنيين في مواجهة الإبادة الجماعية» ويسموننها «تدخلا إنسانيا».

وباتباعهم نهج حكوماتهم الاستعمارية، يزعم معظم من يسمون أنفسهم «يسارا» في الولايات المتحدة وأوربا بدءا من الديمقراطيين الاشتراكيين، والماركسيين إلى التروتسكيين والخضر وغيرهم من «التقدميين» يزعمون أنهم يشهدون انتفاضة ثورية جماهيرية للشعب الليبي

ويدعمونها. بل إن عددا غير قليل منهم طالب القوى
الإمبريالية بالتدخل عسكريا. أو أن تساعد الأمم المتحدة
«الثوار الليبيين» على هزيمة الديكتاتورية القذافية..
ليس لهذه الأطروحات أساس كما أنها تناقض
الطبيعة الحقة للقوة الأمريكية/ الفرنسية/ البريطانية-
العسكرية التوسعية كما تثبتته جميع الحروب التي ظلت
قائمة طوال العقد الأخير (العراق، أفغانستان، الصومال،
وغيرها).
أما الأمر الكاشف بدرجة أكبر كثيرا حول التدخل

العسكري في ليبيا فهو أن البلدان التي رفضت الاشتراك في الحرب تعمل من خلال شكل مختلف من التوسع الكوكبي يقوم على أساس قوى السوق والقوى الاقتصادية. عارضت الصين والهند والبرازيل وروسيا وتركيا وألمانيا. أى البلاد الرأسمالية الأكثر دينامية في آسيا وأوروبا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية. عارضت جوهريا «التحالف» العسكري الزائف ضد الحكومة الليبية وذلك لأن القذافي لا يمثل تهديدا لأمنهم. كما أن نפט ليبيا متاح لهم بالكامل ويتمتعون أيضا بمناخ استثماري مواتٍ هناك. علاوة على ذلك، لا ترى تلك البلاد الدينامية اقتصاديا أية إمكانية. لانبثاق حكم لىبي ديموقراطى تقدمى مستقر. عمن يسمون أنفسهم قادة «المتمردين» الذين هم، فى حقيقة أمرهم، مجرد نخب متباينة تتنافس على السلطة وعلى قبول الغرب وتأييده.

(١) الأساطير الست حول ليبيا: يمين ويسار

تزعم قوى الإمبريالية الرئيسية وصنائعهم فى الإعلام الجماهيرى أنهم يقصفون ليبيا من أجل «أسباب إنسانية». فيما يوضح ماضيهم القريب وتدخلاتهم العسكرية الراهنة صورة مختلفة، نجم عن التدخل فى

العراق ما يربو على مليون قتيل من المدنيين وأربعة ملايين لاجئ وتدمير المجتمع العراقي المعقد وبنيته الأساسية بما في ذلك أجهزة إمدادات المياه. والصرف الصحي والرى وشبكة الكهرباء والمصانع ناهيك عن مراكز الأبحاث والمدارس والوثائق التاريخية والمتاحف ونظام الرعاية الاجتماعية واسع المدى بالعراق.

أتى غزو أفغانستان أيضا بنتائج مأساوية. حيث إن ما تم الترويج له على أنه «تدخل لأهداف إنسانية» من أجل تحرير النساء الأفغانيات والقضاء على طالبان. نجم عنه كوارث إنسانية للشعب الأفغاني.

بدأ الطريق إلى الوحشية الإمبريالية في العراق بفرض «العقوبات» التي تطورت إلى «منطقة حظر للطيران». ثم انفصال واقعى لإقليم كردستان بشمال العراق. ثم الغزو والاحتلال الأجنبي وإشعال الحرب الطائفية بين فرق القتل العراقية «المحررة».

كان للهجوم الإمبريالى ضد يوغوسلافيا فى التسعينيات نفس الدلالات. وكان قد تم الترويج له بصفته «الحرب الإنسانية» العظمى لوقف الإبادة العرقية وأدى إلى قصف جوى دام ٤٠ يوماً دُمرت خلاله بلغراد وغيرها من

المدن الكبرى، وفرض نظام إرهابى عصاباتى فى كوسوفو، مع تطهير عرقى كامل حيث تم طرد جميع السكان غير الألبان من كوسوفو، وإقامة أكبر قاعدة عسكرية أمريكية فى القارة الأوروبية (كامب بوند ستيل).

أدى قصف ليبيا إلى تدمير البنية الأساسية المدنية، من مطارات وطرق وموانئ ومراكز اتصالات، علاوة على الأهداف «العسكرية»؛ أدى حصار ليبيا والهجمات العسكرية عليها إلى فرار عشرات الكوربوريشنات متعددة الجنسية والخروج الجماعى لمئات آلاف العمال المهرة وغير المهرة الآسيويين، وشرق الأوربيين والأفارقة، وشرق الأوسطيين، وأيضا المتخصصين من جميع الأنواع، نجم عن هذا انهيار الاقتصاد، وطوابير الخبز، ونقص حاد فى الوقود، وبطالة هائلة، علاوة على ذلك، أدى اتباع منطق التدخلات العسكرية الإمبريالية السابقة، والدعوة إلى فرض منطقة حظر جوي، أدى مباشرة إلى قصف أهداف مدنية وعسكرية على الأرض، والضغط للإطاحة بالحكومة الشرعية، لا يتشارك لوردات الحرب الراهنة الذين يقودون الهجوم على ليبيا، تماما مثل سابقهم، فى أى شيء يشبه ولو من بعيد المهمة الإنسانية: إنهم يقومون

بتدمير الأسس الجوهريّة حياة المدنيين الذين يزعمون أنهم يسعون لإنقاذهم- أو أنهم كما كان يزعم أسلافهم من جنرالات الولايات المتحدة بثيتنام. يقومون «بتدمير القرى من أجل إنقاذها».

(٢) الحرب من أجل النفط؟

إن الكليشييه المفضل لدى اليساريين هو أن هذا الغزو هو من أجل «التحكم في نفط ليبيا وتسليمه للشركات متعددة الجنسية التابعة لتلك البلاد». لكن واقع الأمر يقول إن الشركات متعددة الجنسية الأمريكية والفرنسية والبريطانية (ومنافساتها الآسيوية) يتحكمون بالفعل في ملايين الأفدنة من حقول النفط الليبية دون أن يُسقطوا قنبلة واحدة. حيث إنه، وطوال العقد الأخير ظلت شركات البترول الكبيرة تضح النفط الليبي وتصدره هو والغاز وجنى أرباحا هائلة. منذ تسعينيات القرن الماضي وحتى تاريخه، ظل القذافي يرحب بتلك الشركات متعددة الجنسية كي تستغل الثروة النفطية الليبية بحيث أصبح هناك شركات نفطية كبرى في ليبيا بأكثر من المناطق المنتجة للنفط في العالم. تشمل تلك الشركات: بريتيش پتروليوم بعقد مدته سبع سنوات

بامتيازين وأكثر من مليار دولار من الاستثمارات المخططة. يستغل كل من الامتيازين مساحات جغرافية ضخمة. أحدها تعادل مساحة الكويت والأخرى مساحة بلجيكا. علاوة على ذلك، فقد وقَّعت خمس كوربوريشنات يابانية كبرى من بينها ميتسوبيشى ونيپون بتروليوم، وشركة إنى غاز الإيطالية وبريتيش غاز، وشركة إكسون موبيل الأمريكية العملاقة وقعت فى أكتوبر ٢٠١٠ عقوداً جديدة للتنقيب والاستغلال. أما آخر امتياز نفط، فقد وُقِع لصالح شركات النفط الأمريكية، وبخاصة أوكسيدنتال بتروليوم. تشمل الشركات المتعددة الجنسية الأخرى التى تعمل فى ليبيا رويال داتش شِـل، وتوتال (فرنسا)، وأبويل إنديا، وCNBC (الصين) وپرتامينا الإندونيسية، ونورسك هايدرو النرويجية.

وعلى الرغم من العقوبات الاقتصادية على ليبيا التى فرضتها إدارة الرئيس ريجان عام ١٩٨٦، فقد حصلت شركة هالبرتون الأمريكية العملاقة متعددة الجنسية على عقود مشاريع غاز ونفط بعدة مليارات الدولارات منذ ثمانينيات القرن الماضى، قاد ديك تشينى وزير الدفاع الأمريكى الأسبق، أثناء عمله مديراً تنفيذياً لهالبرتون

معركة من أجل إنهاء تلك العقوبات حيث قال إن ثمة فائدة ضخمة من إتاحة الفرصة للبيزنسات الأمريكية للعمل في جميع أنحاء العالم رسمياً. رُفعت العقوبات المفروضة على ليبيا أثناء إدارة بوش عام ٢٠٠٤. وهكذا، فمن الواضح أنه، وفي ظل استغلال الولايات المتحدة وجميع البلاد الرأسمالية والإمبريالية الأخرى للنفط الليبي على مدى هائل، فإن المقولة التي تتردد بأن الحرب هي من أجل النفط لا تصمد أمام أي تفحص.

(٣) القذافي إرهابي

أثناء الإعداد للهجوم العسكري الحالي على ليبيا، قام ستورات لثى من وزارة المالية الأمريكية [وعميل إسرائيل الخاص] بتجميد أصول ليبية قيمتها ٣٠ مليار دولار بزعم أن القذافي طاغية قاتل، هذا على الرغم من أن تشيني، وكوندليزا رايس وبوش كانوا قد قاموا قبل ذلك بسبع سنوات برفع ليبيا من قائمة النظم الإرهابية وأمروا لثى وأتباعه برفع العقوبات التي فُرضت عليها في عهد إدارة ريجان، وسرعان ما تبعت القوى الأوروبية خطى الولايات المتحدة، أصبح القذافي ضيفاً مرحباً به في العواصم الأوروبية، وقام رؤساء الوزارات بزيارة طرابلس، ومن جانبه.

رد القذافي المجاملة بتفكيك برنامجه النووى والكيميائى وتسليمه إلى الولايات المتحدة دون أن يطلب منه أحد ذلك. غدا القذافي شريكا لواشنطنون فى حملتها على تنويعه عريضة من التنظيمات. والحركات السياسية والأفراد الذين وضعتهم واشنطنون اعتباريا على «قائمة الإرهاب». حيث قام بالقبض على المشتبه فى انتمائهم للقاعدة وتعذيبهم وقتلهم. وطرد الناشطين الفلسطينيين. ووجه النقد علنا إلى حزب الله وحماس وغيرها من المعادين لإسرائيل. فى عام ٢٠١٠. قامت مفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بمنح القذافي شهادة براءة من أية انتهاكات حقوقية. وفى النهاية. لم يُجد «التحول» السياسى للقذافي وانقلابه على سابق عهده. على الرغم مما ربحته منه النخب الغربية. ومن حفاوتهم به. لم يجده شيئا فى إنقاذه من ذلك الهجوم العسكرى الهائل الشامل. حيث أدى فرضه «الإصلاحات» النيوليبرالية. و«ردّته» السياسية. وتعاونه فى «الحرب على الإرهاب». وإنهاء البرنامج النووى الليبى إلى إضعاف النظام. أصبحت ليبيا عرضة للهجوم. كما أنها عُرِزت عن أى حلفاء مُهمّين معادين للإمبريالية باستثناء قليل من

بلاد أمريكا اللاتينية والاتحاد الإفريقي. تسببت التنازلات التي قدمها القذافي للغرب في جعل نظامه هدفا سهلا لدعاة العسكرة والحروب في واشنطن ولندن وباريس. التواقين إلى تحقيق «انتصار» سريع.

(٤) أسطورة الجماهير الثورية:

انطلقت حملة الدعاية في وسائل الإعلام الجماهيرى التي عملت على شيطنة نظام القذافي وإهالة المديح على «المتمردين». انطلقت على اليسار الأوربي والأمريكى بما فى هذا الأحزاب الديموقراطية الاجتماعية وأحزاب الخضر، بل والاشتراكيون اليساريون. عمد «اليسار». وهم يرددون دوما تفكير ما يقوله مرشدوهم الإمبرياليون. ويتقبلون وابل التضليل الإعلامى الخادع. عمدوا إلى تبرير تأييدهم للتدخل العسكرى فى ليبيا باسم «الشعب الليبى الثائر» و«الجماهير «السلمية» التي «تقاتل الطغيان» وتقوم بتنظيم ميلشيات شعبية من أجل «تحرير بلادهم» على الرغم من أن هذا جميعه بعيد كل البعد عن الحقيقة.

ظلت بنغازي، مركز الانتفاضة المسلحة. منذ وقت طويل مُستنبتاً للملكيين، ولؤيدى الملك إدريس السنوسى الخلوع

وأسرته من القبليين والعملاء. كان إدريس السنوسي، وإلى أن أطاح به القذافي ورفاقه. قد حكم ليبيا بقبضة من حديد. وأبقى عليها بلدا متخلفا شبه إقطاعي. وكان مقربا من واشنطن بعد أن منح الولايات المتحدة أكبر قاعدة بحرية (Wheeler) على البحر المتوسط. يجد المرء بين قادة «المجلس الانتقالي» المتنازعين فى بنغازى عدداً من النيوليبراليين الذين عاشوا بالخارج. وكانوا أول من دعوا إلى الاجتياح الأوربي/ الأمريكى لبلدهم بعد أن تخيلوا وصولهم إلى السلطة على متن الصواريخ الغربية. يؤيد هؤلاء علنا تقويض شركات النفط الوطنية المملوكة للدولة والتي لها مشاريع مشتركة مع الكوربوريشنات متعددة الجنسية الأجنبية. علّق المراقبون المستقلون على عدم وجود أية نوايا إصلاحية واضحة. ناهيك عن تنظيمات ثورية أو حركات شعبية ديمقراطية بين «المتمردين». بل إن قائد أفريكوم AFRICOM الأمريكية لا يعرف حقا من هؤلاء «المتمردون»- أو على وجه الدقة من سيصبح الطرف المهيمن - النيوليبراليون المفضلون لدى الولايات المتحدة. الملكيون وعملاؤهم. أم الجناح الإسلامى بأجندته الخاصة.

وفيما تقوم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بإطلاق الصواريخ المحملة باليورانيوم المنضب على المنشآت العسكرية والمدنية الليبية، نجد أن حلفاءهم فى بنغازى ومليشياتهم المسلحة، وبدلاً من القتال ضد كتائب النظام المسلحة، مشغولون بتطويق أعضاء لجان القذافى الثورية المشتبه بهم وإلقاء القبض عليهم وتنفيذ أحكام الإعدام فى الكثيرين منهم. ووصم هؤلاء المدنيين اعتباطياً بأنهم «طابور خامس». بين كبار قادة تلك الجماهير «الثورية» فى بنغازى اثنان من انشقوا حديثاً عما يسميه اليسار الغربى نظام القذافى القاتل: مصطفى عبدالجليل، وزير العدل السابق، والذى كان يأمر بتقديم المعارضين للمحاكمة حتى اليوم السابق للانتفاضة المسلحة، ومحمود جبريل الذى كان من أبرز من دعوا الشركات متعددة الجنسية للسيطرة على حقول النفط الليبية، وعلى عزير العيساوة، سفير القذافى بالهند الذى سارع بالقفز من السفينة بمجرد أن بدت الانتفاضة وأنها على وشك النجاح، كان من نصبوا أنفسهم «قادة للمتمردين» والذين دعموا بقوة التدخل الأمريكى / الأوربى العسكرى، كانوا لوقت طويل من مؤيدى ديكتاتورية القذافى ومن

دعاة استيلاء الكوربوريشنات متعددة الجنسية على حقول النفط والغاز. في البدايه نراس المجلس العسكرى للمتمردين عمر الحريرى واللواء عبدالفتاح يونس وزير الداخلية السابق. ولكل من الرجلين تاريخ طويل (منذ عام ١٩٦٩) فى قمع الحركات الديموقراطية بليبيا. ثمة ما يشبه الحظر على ذكر اسم خليفة حفتر فى الإعلام الأمريكى. والذى كان قد ظل لوقت طويل عميلا للسى آى إيه. ثم تم تعيينه قائدا أعلى للمتمردين فى ١٧ مارس عشية حملة قصف الولايات المتحدة/ الناتو لليبيا. اشتبك هو ويونس فى منافسة مريرة. يبدو. لدى كتابة هذا. أن يونس قد كسبها^(١). ومع أخذ هذه الخلفية المشينة فى الاعتبار. فلا غرو أن هؤلاء المنشقين من ذوى الرتب العسكرية الكبيرة والذين انضموا إلى المتمردين. يظلون حتى الآن غير قادرين على حفز قواتهم. ومعظمهم من يؤدون الخدمة العسكرية الإجبارية. على الاشتباك مع الكتائب الموالية للقمذافي. وهؤلاء أيضا سيكون عليهم الدخول إلى طرابلس وهم متشبهون بأذبال القوات الأجلو/ فرنسية/ أمريكية المسلحة.

(١) تم اغتيال يونس فيما بعد [الترجمة].

يتضح عدم وجود أية مسوغات ديموقراطية للقوات المعادية للقذافي وعدم تمتعها بدعم جماهيري من اعتمادهم على القوات المسلحة الأجنبية لتأتى بهم إلى السلطة وخضوعهم لمتطلباتها الإمبريالية. تم توثيق سوء معاملتهم للعمال المهاجرة من آسيا وتركيا. وبشكل خاص لعمال الجنوب الإفريقي. ولمواطنى ليبيا من ذوى البشرة السوداء، واضطهادهم لهم، توثيقه جيدا فى الصحافة الدولية. تضمنت معاملتهم الوحشية لليبيين السود. الذين تم اتهامهم زورا بأنهم «مرتزقة» القذافي. تضمنت التعذيب والتشويه والإعدام بأساليب مروعة. الأمر الذى لا ينبىء بمقدم نظام ديموقراطى جديد. أو حتى بإنعاش الاقتصاد الذى ظل يعتمد على العمالة المهاجرة. ناهيك عن إقامة دولة موحدة ذات مؤسسات وطنية واقتصاد قومي.

ليس من نصبوا أنفسهم قادة لـ «المجلس الوطنى الانتقالي» ديموقراطيين أو وطنيين أو قوميين أو حتى قادرين على توحيد البلد. ليسوا قادة ذوى مصداقية قادرين على إصلاح الاقتصاد وخلق الوظائف التى فُقدت نتيجة لاستيلائهم المسلح على السلطة. ليس ثمة من

يتصور عن جد أن هؤلاء «المنفيين». القبليين، الملكيين والإسلاميين قادرون على الحفاظ على البرامج الأبوية للرعاية الاجتماعية والوظائف التي وضعتها حكومة القذافي والتي مكنت الليبيين من أن يكون لهم أعلى معدل دخل عن كل فرد في إفريقيا.

من المرجح أن القوى الغازية لم تفكر أبداً في إقامة دولة رفاة اجتماعي ديمقراطية - نسخة منتخبة من جماهيرية القذافي - تحت أي ظرف. بل أرادت فقط تقسيم بلد إفريقيا آخر على أساس «النفط زائد مساحة محيطة» أي ذات الأسلوب الذي أتبع مؤخراً في تقسيم السودان. ومن قبلها في دولة الإمارات.

(٥) القاعدة:

جغرافياً. يتركز الإرهابيون الذين يشتبه في وجود روابط لهم مع القاعدة في المناطق التي يسيطر عليها «المتهمون». ظل القذافي لما يربو على عقد من الزمان في جبهة القتال الأمامية ضد القاعدة بعد اعتناقه مبدأ حرب بوش/ أوباما ضد الإرهاب. بعد أن شحذ هؤلاء «المجاهدون» الليبيون مهاراتهم في العراق وأفغانستان اللتين ختلهما الولايات المتحدة. قاموا الآن بالانضمام

إلى صفوف «المتمردين» الذين يقاتلون حكومة ليبيا العلمانية وبالمثل، ينشط شيوخ القبائل، ورجال الدين الأصوليون، والملكيون في شرق ليبيا في شن «حرب جهادية» ضد القذافي، ويرحبون بالأسلحة والدعم الجوي من «الصليبيين» الإنجليز والفرنسيين والأمريكيين - تماما مثلما رحب الملالي ومشايخ القبائل في أفغانستان بالأسلحة والتدريبات على أيدي الأمريكيين أثناء إدارتي كارتر وريجان من أجل الإطاحة بالنظام العلماني في أفغانستان: زواج منفعة بين الإمبرياليين الغربيين والقوميين الإسلاميين. مرة أخرى، يقوم التدخل الإمبريالي العسكري على أساس «التحالفات». مع أكثر القوى رجعية وتخلفا. تظل تركيبة النظام القادم سؤالا شديدا الغموض. كما أن أرجحيات عودة الاستقرار الذي يمكن كبريات شركات النفط من استغلال موارد ليبيا وجنى أرباح كبيرة مازالت موضع كثير من الشكوك.

(٦) «الإبادة الجماعية» أو الحرب الأهلية المسلحة:

بالتقابل مع جميع الانتفاضات الجماهيرية الشعبية القائمة، بدأ الصراع في ليبيا كتمرد مسلح يهدف إلى الاستيلاء على السلطة بالقوة، وعلى عكس الحكام

المستبدين فى مصر وتونس وأماكن أخرى. فإن القذافى يتمتع بقاعدة تأييد جماهيرى بين قطاعات واسعة من الشعب الليبى، ويقوم هذا التأييد على أساس أن حوالى جيلين من الليبيين قد استفادوا من برامج الرعاية الاجتماعية والتعليم والعمل والإسكان الممولة من عائدات النفط والتي لم تكن لها وجود فى عهد السنوسى. وبما أن العنف متأصل فى أية انتفاضة مسلحة، فبمجرد استخدام المتمردين السلاح للاستيلاء على السلطة فإنهم يفقدون أية مزاعم عن «حقوق مدنية» لهم حيث إن تلك الحقوق تنتهك من جميع الأطراف فى الصراعات المسلحة. وبغض النظر عن تصوير الإعلام الغربى المرعب لكتائب القذافى على أنهم من المرتزقة الأفارقة، واستحسانه المضمحل لإجراءات «العدالة الثورية» التى تُنفذ ضد الأسرى من مؤيديه والجنود الحكوميين فى معارك المتمردين، فإن قواعد الحرب كان ينبغى لها أن تكون موضع التنفيذ، بما فى هذا حماية المدنيين غير المقاتلين (حتى لو كانوا مسئولين حكوميين أو مؤيدين للقذافى)، وأيضاً حماية أسرى الحرب الليبيين فى المناطق التى يسيطر عليها المتمررون/ الناتو.

يناقض المزاعم الأورو/أمريكية غير الموثقة عن أعمال «الإبادة الجماعية» والتي يضحّمها الإعلام الجماهيري ويردها دونما تفحص المتحدثون باسم «اليسار». يناقضها التقارير اليومية عن حدوث وفيات وإصابات من رقم أو رقمين ناجمة عن أعمال العنف في المدن من الطرفين فيما ينتقل التحكم في تلك المدن والبلدات من طرف لآخر بين كر وفر.

إن الحقيقة هي الضحية الأولى للحرب. وبخاصة الحرب الأهلية. لقد لجأ الطرفان لفبركات مهولة عن الانتصارات والقتلى والمصابين، والسفاحين والضحايا.

وإذا نحينا الشياطين والملائكة جانبا، فقد بدأ هذا الصراع كحرب أهلية بين مجموعتين من النخب الليبية: زمرة حاكمة مستبدة أبوية راسخة، تحولت مؤخرا إلى النيوليبرالية، لها قاعدة مؤيدين جماهيرية، مقابل نخبة مؤلها الغرب ودربها، تدعمها مجموعة من مشايخ القبائل ورجال الدين والملكيين، والمهنيين النيوليبراليين. والذين يفتقدون المسوغات الديمقراطية والدوافع الوطنية القومية. وأيضا قاعدة الدعم الجماهيري العريضة.

الخلاصة:

ما القوة الدافعة خلف التدخل العسكرى الأورو/أمريكى إن لم يكن الهدف هو منع القتل الجماعى أو الاستيلاء على النفط أو تعزيز الديمقراطية؟ يعطينا الأسلوب الانتقائى لتدخل الغرب العسكرى مؤشرا على الدافع: يمضى الحكام المستبدون فى البحرين والسعودية واليمن وقطر وعمان. حلفاء الولايات المتحدة والغرب بعامة. فى إلقاء القبض على المحتجين العزل وتعذيبهم وقتلهم بحصانة تامة. وبالمثل. تدعم الولايات المتحدة المجلس العسكرى فى مصر ومعه بعض النخب المدنية/العسكرية ممن قاموا بتسليم السلطة من أجل الحيلولة دون حدوث التحول الديمقراطى الوطنى/القومى الشامل وفقا لمتطلبات الثوار. يهدف المجلس العسكرى الحاكم فى مصر إلى الدفع بعملية «إصلاح» اقتصادى نيوليبرالى من خلال نخبة من المسئولين الموالين للغرب والمختارين بعناية. وعلى حين أن النقاد الليبراليين قد يتهمون الغرب بالنفاق وازدواجية المعايير لقصف القذافى وليس قصف أى من حكام الخليج رغم ما يرتكبونه فى حق شعوبهم. فإن قوى الغرب المهيمنة تطبق. فى واقع الأمر.

نفس المعايير على جميع المناطق: يدافعون عن الأنظمة الاستبدادية العميلة ذات القيمة الاستراتيجية والتي تسمح لهم بإقامة قواعد جوية وبحرية استراتيجية، والقيام بعمليات وأنشطة استخباراتية إقليمية وإقامة محطات دعم لوجستي لحروبهم على العراق وأفغانستان، ولصراعهم المخطط له مع إيران. لقد تم شن الهجوم على ليبيا القذافي حديثاً لأنه رفض المساهمة النشطة في العمليات العسكرية الغربية بإفريقيا والشرق الأوسط. النقطة المفتاح هي أنه فيما تسمح ليبيا القذافي لكبرى الشركات متعددة الجنسية الأورو/ أمريكية بنهب ثروتها النفطية، فلم تتحول إلى أحد الأصول الاستراتيجية الجيوسياسية والعسكرية للإمبراطورية، وكما ذكرنا في كتابات أخرى، فإن القوة الدافعة لإقامة الإمبراطورية الأمريكية عسكرية وليس اقتصادية، ولهذا السبب، تمت التضحية بما قيمته مليارات الدولارات من المصالح والعقود الغربية من خلال فرض العقوبات على العراق وإيران، كما أدى اجتياح العراق واحتلاله إلى تعطيل استغلال معظم حقول النفط ومنشآته لما يربو على عقد من الزمان.

إن الهجوم على ليبيا الذى تقوده واشنطنون حيث يقوم نظام أوباما بتنفيذ معظم الغارات الجوية والهجمات الصاروخية هو جزء من هجوم مضاد أكثر شمولاً كرد فعل على غالبية الحركات الشعبية العربية المطالبة بالديموقراطية. يدعم الغرب قمع تلك الحركات الشعبية فى أنحاء الخليج. كما أنه يقوم بتمويل المجلس العسكرى بمصر [؟] ويحاول التدخل فى تونس من أجل احتواء النظام الجديد. وضمن «صواب خالفاته». يدعم الغرب أيضا النظام الاستبدادى بالجزائر. وكذلك الهجمات الإسرائيلية اليومية على غزة. وبالانساق مع هذه السياسة. يساند الغرب تمرد القذافيين السابقين. والملكيين اليمينيين من منطلق ثقته أن ليبيا «الحررة» ستمد بناء الإمبراطورية العسكرية الأمريكية/ الأوربية بالقواعد العسكرية مرة أخرى.

وبالتقابل. فقد رفضت قوى السوق الإقليمية والكوكبية البازغة دعم هذا الصراع الذى يهدد كميات النفط المتاحة لها وكذلك عقود التنقيب عن النفط التى وقعوها مع القذافى. تعتمد الاقتصادات المتنامية لألمانيا والصين وروسيا وتركيا والهند والبرازيل على استغلال الأسواق الجديدة والموارد الطبيعية فى أنحاء

إفريقيا والشرق الأوسط. فيما تنفق الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا مليارات الدولارات على الحروب التي تزعزع تلك الأسواق. وتدمر البنى الأساسية. وتؤجج حروب مقاومة طويلة الأمد. تدرك قوى السوق النامية أنه ليس باستطاعة «المتمردين» الليبيين كسب نصر سريع. أو ضمان بيئة مستقرة للأنشطة التجارية والاستثمارات طويلة الأمد. والأهم من ذلك. فهي تدرك أن «المتمردين» بمجرد استيلائهم على السلطة سيصبحون عملاء تابعين سياسياً للقوى الاستعمارية التي ساعدتهم على الانتصار بتدخلها العسكري. ومن الواضح أن التدخل العسكري الإمبريالي لحساب الانفصاليين الإقليميين يمثل تهديداً خطيراً لاقتصادات قوى السوق البازغة: تدعم الولايات المتحدة الجماعات الإثنية والدينية المتمردة في إقليم التبت التابع للصين وكذلك الانفصاليين الإيجوريين؛ كما ظلت واشنطن ولندن منذ زمن طويل تدعمان الانفصاليين الشيشان. تنظر الهند بحذر إلى دعم الولايات المتحدة العسكري لباكستان التي تطالب بإقليم كشمير فيما تواجه تركيا الانفصاليين الأكراد الذين يتلقون الأسلحة الأمريكية من إقليم كردستان العراق الذي يوفر لهم أيضاً ملاذاً آمناً.

تثير سابقة غزو ليبيا بواسطة قوات الناتو وحساب العملاء الانفصاليين مخاوف قوى السوق البازغة. كما يمثل الغزو أيضا تهديدا قائما لحركات التحرر العريى الشعبية الثورية ذات القاعدة الجماهيرية. أيضا يقرع هذا الغزو النواقيس التى تعلن وفاة اقتصاد الولايات المتحدة وتعافيه الهش. هذا على الرغم من تخفى الدور الأمريكى وراء الناتو. لكن من الصعب علينا أن نصدق أن إقامة إمبراطورية الولايات المتحدة العسكرية فى إفريقيا أمر مؤجل فى وجود مجندى السى آى إيه على الأرض فى ليبيا والتعجيل بتحرك الولايات المتحدة قدما لتوسيع نطاق Afrocom.

لكن. سرعان ما ستؤدى تلك الحروب التى تخوضها أمريكا إلى إفلاس ميزانيتها بأسرع ما نتخيل.
جيمس پتراس و روبين إى. أبايا

ليبيا ودفاع أوباما عن «انتفاضة المتمردين»

على مدى الأسبوعين الأخيرين ظلت ليبيا تخضع لأكثر الهجمات الجوية، والبحرية والأرضية وحشية في تاريخها الحديث، تُدمّر آلاف القنابل والصواريخ التي تُطلق من الغواصات والسفن الحربية والطائرات المقاتلة الأمريكية والأوربية القواعد العسكرية والمطارات والطرق والموانئ، ومستودعات النفط ومرابض المدفعية، والدبابات وحاملات الجند المدرعة والطائرات وجمعات القوات في ليبيا.

يقوم العشرات من عملاء السى آى إيه وأفراد القوات الخاصة بتدريب «المتمردين» الليبيين المزعومين وتقديم المشورة لهم وتحديد أهدافهم. هؤلاء المتمردين المشتبكين فى حرب أهلية ضد حكومة القذافى وقواته المسلحة والكتائب الشعبية وداعميه المدنيين.

وعلى الرغم من هذا الدعم الهائل وتحكم حلفائهم من قوات الناتو الكامل فى سماء ليبيا وخطها الساحلى، إلا أن «المتمردين» أثبتوا عدم قدرتهم على حشد تأييد البلديات والقوى الليبية ومضوا ينسحبون من مواقعهم

ويتراجعون عنها فى مواجهة كتائب القذافى والقوات الحكومية والمليشيات المحلية.

إحدى الذرائع الواهية لتراجع المتمردين الخزى هذا وفقا لتحالف كامبيرون / أوباما/ ساركوزى والتي يرددها الإعلام الجماهيرى هى نقص تسليح «عملائهم» ومن الواضح هنا أن أوباما وشركاءه يتناسون عشرات الطائرات والسفن الحربية والغواصات ومئات الهجمات اليومية التى تشنها وآلاف القنابل التى يقصفون بها المواقع الحكومية منذ بدء التدخل العسكرى الغربى. وفقا للبروباجندا اليومية

المؤيدة للمتمردين لا يسهم التدخل العسكرى المباشر لعشرين من القوى الكبرى والصغرى والتي تهاجم بضراوة وهمجية دولة ليبيا ذات السيادة. ومعهم عشرات المتواطئين سياسيا فى الأمم المتحدة. لا يسهمون بأية امتيازات عسكرية للمتمردين من عملاء الناتو. وعلى الرغم من ذلك، فقد وصف تقرير بصحيفة لوس أنجلوس تايمز بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١١ كيف أن «...أعدادا كبيرة من المتمردين فى شاحنات مليئة بالمدافع والبنادق استداروا وهربوا هذا على الرغم من أن مدافعهم الآلية الثقيلة ومدافعهم المضادة للطائرات بدت وأنها صنو لتلك الموجودة فى أية مركبة حكومية ماثلة» وفى الواقع. فلم تعلق أية قوة متمردين فى التاريخ القريب مثل هذا الدعم العسكرى المتواصل من كثير من القوى الغربية الاستعمارية فى مواجهتها مع النظام القائم. وعلى الرغم من هذا فإن قوات المتمردين على الخطوط الأمامية. وقت كتابة هذا. تشهد تراجعا كاملاً حيث يلوذون بالفرار وهم فى حالة فوضى شاملة فيما يشعرون بالغضب والاشمئزاز التام من جنرالات ووزراء المتمردين فى بنغازي. وفى تلك الأثناء. يلبى قادة المتمردين «نداء المعركة».

وهم يرتدون البذلات والأزياء العسكرية الأنيقة. بحضور اجتماعات «قمة» في لندن. حيث تتكون «استراتيجية التحرير» التي يتبنونها من توسلاتهم للقوى العظمى أمام وسائل الإعلام الجماهيرى بإرسال قوات أرضية إلى الداخل الليبي.

الروح المعنوية بين «متمردى» الخطوط الأمامية منخفضة: تذكر تقارير موثوقة من جبهة أجدابيا أن «المتمردين يشكون من أنهم لا يستطيعون العثور على قادتهم المُفترضين كما يشعرون بالتذمر من رفاقهم الذين يلوذون هربا إلى بنغازى طلبا للأمان النسبى. اشتكوا أيضا من أن القوات فى بنغازى احتكرت منحة من ٤٠٠ جهاز لاسكى ميدانى و٤٠٠ جهاز تليفون متصل بالأقمار الاصطناعية والتي من المفترض أن تستخدم فى ميدان المعركة. يقولون أيضا إن قادتهم نادرا ما يقومون بزيارات لميادين القتال وإنهم لا يمارسون كثيرا من السلطة لأن المقاتلين لا يثقون بهم».

ليست الأسلحة، أو التدريبات أو القيادة هى الأمور الحاسمة فى الحروب الأهلية، هذا رغم أهمية كل ذلك، يكمن الفارق الأساسى بين القدرة العسكرية للقوات

الليبية الموالية للنظام. وبين قوات «المتمردين» الليبيين المدعومين من الإمبرياليين الغربيين. بل والتقدميين أيضا. يكمن حافزهم في دوافعهم وفي القيم التي يعتقدون فيها. أدى تدخل القوى الغربية إلى ارتفاع درجة الوعي الوطنى بين أفراد الشعب الليبى الذين ينظرون الآن إلى المواجهة مع المتمردين المعادين للقذافى بصفتها قتالا من أجل الدفاع عن وطنهم ضد العدوان الجوى والبحرى الجوى. وقوات العملاء الأرضية. والعكس صحيح بالنسبة لقوات «المتمردين» حيث تولى قاداتهم عن هويتهم الوطنية وغدوا يعتمدون بالكامل على التدخل العسكرى الأطلسى كى يأتى بهم إلى السلطة. أى مقاتلين «متمردين» عاديين على استعداد للمخاطرة بحياتهم وهم يقاتلون مواطنيهم فقط من أجل إخضاع بلدهم لحكم نيوكلونىالى جديد؟

وأخيرا، ثمة تقارير لصحفيين أجانب عن كتائب موالية للحكومة فى القرى والبلدات تقوم بالتصدى لهؤلاء «المتمردين». ذكر أحد تلك التقارير «عن خروج شاحنة متلثة بالنساء من إحدى القرى وانطلقت هتافاتهن دعما للمتمردين» مما أدى إلى إغوائهم بالدخول حيث سقطوا

فى كمين كان أزواج هؤلاء النسوة وجيرانهن الموالون للحكومة قد قاموا بنصبه للمتمردين.

يشاهد «المتمردون» لدى اقتحامهم للقري وهم يحطمون أبواب المنازل وينسفونها ويلقون القبض على القادة المحليين بصفتهم طابورا خامسا للقذافي. أدى تهديد احتلال «المتمردين» المسلحين لتلك القرى وإلقائهم القبض على السلطات المحلية بها وسوء معاملتهم لهم، وتمزيقهم للأسر والعشائر والعلاقات بين الأهالى المحليين، أدى إلى حفز الكتائب المحلية والمقاتلين المحليين إلى محاربة هؤلاء «المتمردين» المدعومين من الأطلسى والنظر إليهم على أنهم غرياء عن تلك البيئة المحلية وعن ولاءاتها العشائرية بحيث يجدون أنفسهم على أرض «معادية» وذلك لوطنهم الأعراف المحلية. أئمة مقاتل «متمرد» على استعداد للموت دفاعا عن «أرض» معادية؟ ليس أمام مثل هؤلاء سوى مطالبة القوات الجوية الأجنبية بـ «خريف» تلك القرى الموالية للحكومة نيابة عنهم.

يعزو الإعلام الأجنبى الذى لا يدرك سبب التقدم الذى خزره القوات الموالية للحكومة على الأرض، التأييد الشعبى للقذافي إلى «القمع» و«الإجبار»، وذلك لأن هذا الإعلام يستند إلى مزاعم «المتمردين» بأن «الجميع

يعارضون القذافي سرا». بيد أنه ثمة واقع مادي آخر يتم تجاهله: استخدم نظام القذافي ثروة البلاد من النفط لإقامة شبكة واسعة من المدارس الحكومية والمستشفيات والمستوصفات. يتمتع الليبيون بأعلى متوسط دخل سنوي للفرد في إفريقيا حيث يبلغ ١٤٩٠٠ دولار. تلقى عشرات الآلاف من الطلبة الليبيين منخفضي الدخل منحة دراسية للدراسة بالداخل أو الخارج. تم تحديث البنية الأساسية، ودعم الزراعة، ويتلقى صغار المنتجين والمستعين قروضا حكومية. أشرف القذافي شخصيا على تلك البرامج المؤثرة إلى جانب إثراء عشيرته/عائلته. معظم ما يسمى «مليارات القذافي» التي جرى تجميدها في البنوك الأجنبية هي في واقع الأمر أصول لبنك ليبيا المركزي، ولصندوق استثماراته السيادية التي لا يديرها القذافي. وبالمقابل، استهدف المتمردون الليبيون وحلفاؤهم الأطلسيون الاقتصاد المدنى بأكمله، وتم قصف المدن الليبية، وقطع الشبكات التجارية، ومنع توصيل الأغذية المدعومة والإغاثات الاجتماعية إلى الفقراء والتسبب في تعطيل المدارس، وإجبار مئات الآلاف من المهنيين والمدرسين والأطباء الأجانب والعمال المهرة المتعاقدين على الهرب. والآن، فإن الليبيين الذين يحتمل لهم أن يكونوا قد

استاءوا من الفترة الطويلة التي حكم فيها القذافي البلاد بأسلوب سلطوى يواجهون الخيار بين دعم دولة رفاة اجتماعى متقدمة تؤدى وظائفها أو غزو عسكري يقوده الأجانب. من ثم، اختار الكثيرون، ومن منطلقات عقلانية مساندة النظام.

إن سبب ورطة قوات «المتمردين» التي يدعمها الأطلسى، وعلى الرغم من تفوقهم التكنولوجي/ العسكري الهائل، هو قياداتهم المتعاونة مع الغزاة، واجتياح قواتهم للمجموعات المحلية وتدميرهم العشوائى الغاشم لنظام الضمان الاجتماعى الذى أفاد منه ملايين الليبيين على مدى جيلين. يعنى فشل «المتمردين» فى التقدم على الرغم من الدعم الهائل الذى تقدمه لهم قوات الأطلسى الجوية والبحرية، أن «التحالف» الأمريكى/ الفرنسى/ البريطانى سيصعد من تدخله بأكثر من إرساله قوات خاصة ومستشارين وفرق اغتيال تابعة للنسى آى إيه، ومع أخذ هدف أوباما / كلينتون المعلن للقيام بـ «تغيير النظام» فلن يكون ثمة خيار سوى الدفع بمزيد من القوات، وإرسال شحنات هائلة من الناقلات المصفحة والدبابات وزيادة استخدام ذخائر اليورانسيوم المنضب ذات القدرة الفائقة على التدمير، وما لا ريب فيه أن أوباما، أكثر وجه عام شهرة فى

التحدث عن «التدخل المسلح من أجل أهداف إنسانية» في إفريقيا. سيمضى فى سرده لأكاذيب أكبر وأكثر عبثية فيما يسقط سكان القرى والبلدان والمدن الليبية ضحايا قوته الإمبريالية الملاحقة.

سيكتسب «أول رئيس أسود» لواشنطون خزى التاريخ بصفته رئيس الولايات المتحدة المسئول عن قتل مئات من الليبيين السود والطرده الجماعى لملايين من عمال الجنوب الإفريقى الذين يوظفهم النظام الحالى.

ما لا ريب فيه أن التقدميين واليساريين سيمضون يتجادلون (وبأسلوب متحضر) حول إيجابيات هذا «التدخل» وسلبياته متبعين خطى أسلافهم الاشتراكيين الفرنسيين. والإصلاحيين الأمريكيين فى ثلاثينيات القرن الماضى الذين جادلوا حول إيجابيات دعم إسبانيا الجمهورية وسلبياته فيما كان هتلر وموسوليني يقصفان الجمهورية لصالح القوات الفاشية «المتمردة» بقيادة الجنرال فرانكو الذى كان يؤمن بالشعار الكتائبى [الحزب الفاشستى الذى حكم إسبانيا بعد حرب ١٩٣٦- ١٩٣٩ الأهلية] «الأسرة، الكنيسة، والحضارة» أو النموذج الفاشستى الأسمى لـ «التدخل الإنسانى» نيابة عن المتمردين الذى يقوده أوباما.

«الربيع العربي» والسياق العالمي

تقيم الدول الاستعمارية شبكات تربط الأنشطة الاقتصادية والعسكرية والسياسية في نظام متسق يدعم بعضه، تؤدي هذه المهمة، إلى حد كبير، مؤسسات متنوعة للدولة الإمبريالية. من ثم، فإن إجراءات تلك الدول ليست دائما إجراءات اقتصادية مباشرة حيث تكون العمليات العسكرية في بلد ما ضرورية لفتح مناطق اقتصادية أو حمايتها، كما أن المصالح الاقتصادية لا تقرر دائما العمليات العسكرية إذا كان القطاع الرئيسي الأقوى في الدول الإمبريالية قطاعا مُعسكرا بالكامل.

علاوة على ذلك، قد يتنوع سياق الإجراءات الإمبريالية وتتابعها بحسب الأوضاع المحددة الضرورية لبناء الإمبراطورية. من ثم، يمكن للمعونات شراء هجوم متواطئين؛ أو يمكن أيضاً للتدخل العسكرى صنع أنظمة عميلة يليها فيما بعد هجوم لمستثمرى القطاع الخاص. وفى أحوال أخرى، قد يسبق دخول الكوربوريشنات الخاصة تدخل الدولة.

الهدف الاستراتيجى للاختراق الاقتصادى من قبل الأفراد/ الشركات الخاصة أو الدولة و/ أو التدخل العسكرى

لتعزيز تشييد الإمبراطورية هو استغلال العالم الاقتصادية والجيوسياسية الخاصة للبلد المستهدف لإقامة شبكات مركزها الإمبراطورية. في عالم ما بعد المركزية الأوربية الكولونيالية. يتم إخفاء الوضع المميز للولايات المتحدة في سياساتها. ومعاهداتها. واتفاقياتها التجارية والعسكرية التي تركز على الإمبراطورية. وتبريرها بتفسيرات أيديولوجية تختلف باختلاف الزمان والملابسات. استخدمت الولايات المتحدة خطابا ذا توجهات إنسانية لتبرير الحرب التي هدفت إلى تقسيم

يوغسلافيا وإقامة أنظمة عميلة. كما حدث في كوسوفو
 مثلا. وبالمثل كانت الأيديولوجيا المعادية للإسلام والمعادية
 للإرهاب مركزية في حروب الإبادة الجماعية التي شنتها
 الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وما زالت تشنها. فيما
 تهيمن قضايا حقوق الإنسان والديموقراطية على خطابها
 ضد الصين. نجد أيضا أن قوة الولايات المتحدة المتراجعة
 في أمريكا اللاتينية وسلطانها المضمحلة تجعلها تلجأ
 إلى الخطاب الديموقراطي المعادى للسلطوية الموجه ضد
 حكومة شافيز المنتخبة ديموقراطيا.

تتصل فاعلية الأيديولوجيا الإمبريالية مباشرة
 بقدره الإمبراطورية على الترويج لبدائل تطور دينامية
 وقابلة للحياة في البلاد المستهدفة. وفقا لهذه المعايير
 فلم تنجح الأيديولوجيا الإمبريالية في إقناع السكان
 المستهدفين. لم يترك الخطاب المعادى للإرهاب والقائم
 على الإسلاموفوبيا أي أثر على شعوب الشرق الأوسط
 وعمل على اغتراب العالم الإسلامي. أيضا. فقد قوضت
 علاقات أمريكا اللاتينية التجارية المربحة مع حكومة
 شافيز واضمحلال اقتصاد الولايات المتحدة. قوضت حملة
 واشنطن الأيديولوجية لعزل فنزويلا. وبالمثل. فإن حملة

حقوق الإنسان التى تشنها الولايات المتحدة ضد الصين ظلت موضع جَاهل تام، ليس فقط فى أنحاء الاتحاد الأوربى وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ودول المحيط الهادى بل أيضا من قِبل أكبر ٥٠٠ كوربوريشن أمريكية. (بل حتى من قبل الخزانة الأمريكية التى تمضى فى بيع سنداتنا إلى الصين من أجل تمويل عجز ميزانية الولايات المتحدة المتضخم).

يعنى ضعف تأثير البروجندا الإمبريالية واضمحلال رافعة واشنطون الاقتصادية أن شبكات الولايات المتحدة التى سُدت على مدى نصف القرن الماضى آخذة فى التآكل، أو أنها، على الأقل، تخضع لقوى طرد مركزية. تحولت الشبكات التى كانت مدمجة بالكامل فى آسيا إلى مجرد قواعد عسكرية فيما تشهد الاقتصادات المحلية مزيدا من الاستقلال الذاتى وتتوجه نحو الصين وما بعدها. بتعبير آخر، تشهد الشبكات الإمبريالية الآن تحولا بحيث تصبح مجرد مواقع أمامية للعمليات العسكرية المحدودة بدلا من مراكز للنهب الاقتصادى لحساب الإمبراطورية.

الشبكات الإمبريالية: دور المتواطئين المركزى

جوهرها، فإن تشييد الإمبراطورية هو عملية اختراق لبلد أو منطقة، وترسيخ وضع مميز لها هناك والحفاظ على

الهيمنة عليها من أجل ١- الاستيلاء على الموارد المربحة والسيطرة على الأسواق والحصول على عمالة رخيصة. ٢- إقامة موضع عسكري يُستخدم من أجل التوسع في داخل البلاد والمناطق المجاورة. ٣- إنشاء قواعد عسكرية. لإحكام القبضة الخانقة على أحد الطرق الاستراتيجية، أو الطرق المائية لإنكارها على المنافسين أو الخصوم أو الحد من إتاحتها لهم. ٤- القيام بعمليات استخبارية وعمليات سرية ضد الخصوم والمنافسين.

أثبت التاريخ أن الوسائل الأقل كلفة للحفاظ على الهيمنة طويلة الأمد وواسعة المدى هو ضمان عملاء ومتعاونين محليين سواء على شكل قادة سياسيين واقتصاديين أو/ وعسكريين يعملون من داخل الأنظمة التابعة حيث إن الحكم السياسي/ العسكري الصريح ينجم عنه حروب مكلفة أو حالات من الفوضى والتمزق والقلقلة وبخاصة بين التنويع العريضة من الطبقات المتضررة من الوجود الإمبريالي. ينجم تشكيل حكام وطبقات متواطئة عن سياسات إمبريالية منوعة طويلة المدى وأخرى قصيرة المدى تتراوح بين الأنشطة المباشرة العسكرية والانتخابية والخارجة عن نطاق البرلمان. إلى

تجنيد طويل المدى للقيادات الشابة الواعدة وتدريبهم وتوجيههم عن طريق البرامج الدعائية والتعليمية. والمغربيات الثقافية/ المالية. والوعود بالدعم السياسى والاقتصادى حال توليهم مناصب سياسية. وأيضا من خلال قدر كبير من الدعم المالى السري.

إحدى المغربيات الأساسية التى يستخدمها صناع السياسة الإمبريالية لإغواء «الطبقة الحاكمة الجديدة» فى الدول التابعة البازغة هى فرصة المشاركة فى نظام اقتصادى مرتبط بالمراكز الإمبريالية فيه تتشارك النخب المحلية الثروة الاقتصادية مع رعاتهم الأجانب وتتشارك أيضا فى حس بالتماهى مع النخب العالمية. ومن أجل الحصول على دعم جماهيرى محلي. تعمل الطبقات المتواطنة على طمس الأشكال الجديدة من الخضوع للقوى الإمبريالية. والاستغلال الاقتصادى. من خلال تأكيدها [الشفاهى] على الاستقلال الاقتصادى والحريات الفردية والفرص الاقتصادية ودعم التوجهات الاستهلاكية الفردية.

تجمع ميركانيزمات نقل السلطة إلى دولة عميلة بازغة بين البروباجندا الإمبريالية وتمويل التنظيمات الجماهيرية.

والأحزاب السياسية. علاوة على الانقلابات التي يستخدم فيها العنف أو «الانتفاضات الشعبية». تشكل الأنظمة السلطوية البيروقراطية المتحجرة التي تعتمد على الأساليب البوليسية للحد من التوسع الإمبريالي أو معارضته. تشكل «أهدافا رخوة». تغدو حملات حقوق الإنسان الانتقائية أكثر الأسلحة التنظيمية فاعلية في جنيد النشاط والترويج لقادة للنظام السياسي الجديد المرتكز على الدولة الإمبريالية. وبمجرد إتمام انتقال السلطة. يتم حظر مشاركة أفراد النخب الثقافية والسياسية والاقتصادية السابقين. ويجرى قمعهم. وتوقيفهم واعتقالهم. من ثم. تخرج إلى حيز الوجود ثقافة سياسية متجانسة من أحزاب متنافسة تعتنق مبادئ النظام العالمي الجديد المرتكز على الدولة/ الدول الإمبريالية. بعد التطهير السياسي. يأتي في المقدمة الخصخصة وتسليم مقاليد الاقتصاد إلى الشركات والمشاريع الإمبريالية. ثم تمضى الأنظمة التابعة في تزويد القوى المهيمنة بالجنود للاشتراك كمرتزقة في الحروب الإمبريالية وفي تسليم القواعد العسكرية إلى القوات الإمبريالية لتستخدم مواضع ومنطلقات

لتدخلاتها. يواكب «تمثيلية الاستقلال» بكاملها تفكيك شامل لبرامج الضمان الاجتماعي (المعاشات، الرعاية الصحية المجانية والتعليم المجاني) وقوانين العمل وسياسات التوظيف الكامل. والنتيجة النهائية للحكم العميل هو تعزيز وجود بنية طبقية شديدة الاستقطاب. وكصورة طبق الأصل من أية دولة استبدادية تابعة، تبرر اقتصادات الأنظمة العميلة للدول الإمبريالية باسم النظام الانتخابي الذي يُسمى نظاما ديمقراطيا - فيما يكون في واقع الأمر نظاما سياسيا تهيمن عليه النخب الرأسمالية الجديدة وإعلامها الجماهيري المُمَوَّل بسخاء. تعتبر الأنظمة المرتكزة على القوي/ القوة الإمبريالية والتي تديرها النخب المتواطئة والممتدة من دول البلطيق إلى وسط أوروبا وشرقها وإلى البلقان -المثال الصارخ على التوسع الإمبريالي في القرن العشرين. جُم عن تفتيت الاتحاد السوفييتي والاستيلاء على السلطة في الكتلة الشرقية وإدماجها في حلف الناتو بقيادة الولايات المتحدة. وفي الاتحاد الأوربي، جُم عنها حالة من الاستكبار الإمبريالي. أطلقت واشنطنون إعلانات مبتسرة عن قيام عالم أحادي القطب، فيما مضت أوروبا الغربية في نهب

الموارد العامة ابتداء من المصانع إلى العقارات. واستغلال العمالة الرخيصة. والعمالة الأجنبية القادمة عن طريق الهجرة. والاستناد إلى «جيش عمالة احتياطي» هائل لتقويض مستويات المعيشة للعمال التابعين للاتحادات والنقابات في الغرب.

أتاحت وحدة أهداف الأنظمة الأوروبية والنظام الأمريكي الاستيلاء المشترك السلمى على ثروة المناطق الجديدة بواسطة الاحتكارات الخاصة. فى البداية، دعمت تلك القوى الأنظمة التابعة الجديدة من خلال تحويلات وقروض ضخمة بشرىطة السماح لمنشآتها وشركاتها بالاستيلاء على الموارد والمنشآت العقارية والأراضى والمصانع والمنافذ الإعلامية وغيرها وغيرها. مرت الدول الواقعة تحت وطأة الديون الهائلة بأزمات حادة الواحدة تلو الأخرى فى الفترة الإستهلالية للنمو «المبهر» أعقبتها أزمات اجتماعية مزمنة بمعدلات بطالة مكونة من رقمين فى السنوات العشرين الأولى من التبعية، وفيما خرجت الاحتجاجات العمالية بسبب تدهور الأجور. وتعاضمت نسبة البطالة وتقلصت إمدادات الضمان الاجتماعي. انتشر الإملاق والبيؤس. بيد أن «الطبقة المتوسطة

الجديدة» المتعضونة فى الأجهزة السياسية والإعلامية. وفى مشروعات اقتصادية مشتركة تتلقى تمويلات كافية من خلال المؤسسات المالية الإمبريالية التى تعمل على حماية هيمنتها.

غير أن دينامية التوسع الإمبريالى فى أوربا الشرقية والوسطى والغربية لم توفر حافزا للتقدم الاستراتيجى وذلك بسبب صعود رأسمال نقدى وطبقة عَسْكَرَة قوية منغلقة على نفسها فى المراكز الأورو/ أمريكية السياسية. ومن نواح مهمة. لم يعد التوسع العسكرى والسياسى مرتبطا بالغزو الاقتصادى. بل العكس كان صحيحا: عملت الهيمنة السياسية والنهب الاقتصادى أدوات لتمكين إبراز القوة العسكرى واستخدامها.

التتابعات الإمبريالية:

• من الحرب من أجل الاستغلال إلى الاستغلال من أجل الحرب

معقدة هى العلاقات بين السياسات الإمبريالية العسكرى وبين المصالح الاقتصادية. كما أنها تتغير بمرور الوقت ومع تغير السياقات التاريخية - فى بعض الأحيان نجد أن أحد الأنظمة الإمبريالية يستثمر استثمارات

هائلة فى أفراد القوات المسلحة ويزيد من إنفاقاته من أجل الإطاحة بحاكم مناهض له وإقامة نظام عميل بدون أية عائدات اقتصادية على الدولة أو الأفراد والشركات الخاصة. مثلاً، لم ينجم عن حرب الولايات المتحدة على العراق وعلى أفغانستان، أو حروبها بالإبادة فى الصومال واليمن، أرباح لأكبر لشركاتها متعددة الجنسية أو تعزيز لاستغلال الشركات الخاصة والأفراد للمواد الخام والعمالة أو الأسواق. فى أفضل الأحوال، وفرت تلك الحروب أرباحاً للمقاولين المرتزقة، وشركات الإنشاءات، و«صناعات الحروب» ذات الصلة التى تترىح من خلال التحويلات من خزانة الولايات المتحدة واستغلال دافعى الضرائب الأمريكيين وبخاصة من يتقاضون رواتب وأجوراً. فى حالات كثيرة، وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، منحت الولايات المتحدة التى كانت فى طور بزوغها دولة إمبريالية قروضاً سخية تقدر بمليارات عديدة من الدولارات لأوروبا الغربية، وكذلك برنامج معونات ضخمة. استبقت «خطة مارشال» الاضطرابات الاجتماعية المعادية للرأسمالية ومنعتها كما استعادت الهيمنة السياسية الرأسمالية، أتاح هذا ظهور الناتو الذى تقوده الولايات المتحدة وتهيمن عليه. وفيما بعد، استثمرت

الكوربوريشنات متعددة الجنسية الأمريكية فى دول غرب أوربا وفى التجارة معها ومضت تحصد أرباحا هائلة بمجرد أن هيات الولايات المتحدة لها ظروفًا اقتصادية وسياسية مواتية. بتعبير آخر استبق تدخل الدولة الإمبريالية العسكري/ السياسى صعود رأس المال متعدد الجنسية الأمريكى وتوسعه. قد يقلل التحليل قصير النظر للأنشطة الاستهلاكية التى تلت الحرب العالمية الثانية من أهمية المصالح الاقتصادية الخاصة للولايات المتحدة كقوة دافعة لسياستها. وإذا وسعنا الفترة الزمنية لتشمل العقدين التاليين. بمدنا التفاعل بين الإنفاقات العسكرية والاقتصادية الاستهلاكية العالمية التى تكلفتها الدولة وبين ما حقق بعد ذلك من عائدات خاصة ربحية مرتفعة. بمدنا بنموذج كامل للمسيرة التى تعمل وفقها القوة الإمبريالية.

بناظر دور الدولة الإمبريالية كآلة لفتح الأسواق الخاصة وتوسيعها وحمايتها ولاستغلال العمالة والموارد الزمن الذى كانت فيه الدولة والطبقات المهيمنة تعمل معاً بشكل أساسى بدافع بناء الإمبراطورية معتمدة على الصناعة والتصنيع.

ارتبط تدخل الولايات المتحدة العسكري والانقلابات

التي أدارتها فى إيران (١٩٥٣) وجواتيمالا (١٩٥٤) وتشيلي (١٩٧٣) وجمهورية الدومينيكان (١٩٦٥) بمصالح اقتصادية محددة للدولة والكوربيوريشنات التابعة لها. مثلا سعت كوربيوريشنات النفط الأمريكية والبريطانية إلى عكس إجراءات تأمين النفط فى إيران. كما عارضت شركة الفواكه المتحدة الأمريكية سياسات الإصلاح الزراعى فى جواتيمالا. ودعمت كبرى شركات النحاس والاتصالات الهاتفية الأمريكية الانقلاب العسكرى فى تشيلي الذى ساندته الولايات المتحدة. بل وطالبت به.

وبالتقابل. لم تكن الشركات متعددة / الجنسية هى التى حفزت تدخلات الولايات المتحدة العسكرية وحرروبها فى الشرق الأوسط وجنوب آسيا والقرن الإفريقي. بل كانت الشخصيات المعسكرة. والصهاينة المتعضونون فى مناصب الدولة وفى وسائط الإعلام الجماهيرى والمنظمات «المدنية» القوية هى التى ساندتها بل وحفزتها.

العملاء والحلفاء والأنظمة الألعبوية:

تقتضى إقامة الشبكات الإمبريالية وجود تنوع من «قواعد الموارد» الاقتصادية والعسكرية والسياسية المكتملة لها. وفيما تكون هذه القواعد جزءا من النظام

الإمبريالى إلا أنها تحتفظ بدرجات متفاوتة من الاستقلال الذاتى السياسى والاقتصادى.

فى المراحل الدينامية المبكرة من تشييد الإمبراطورية الأمريكية والتي استغرقت تقريبا من خمسينيات القرن الماضى وحتى سبعينياته، هيمنت الشركات متعددة الجنسية الأمريكية واقتصاد الولايات المتحدة فى مجمله على اقتصاد العالم. كان حلفاؤها فى أوروبا وآسيا يعتمدون بدرجة كبيرة على أسواق الولايات المتحدة وتمويلاتها وخطتها التنموية. انعكست الهيمنة الأمريكية العسكرية فى عدد من التحالفات الإقليمية التى ضمنت بها دعما شبه فوري لحروبها الإقليمية. والانقلابات العسكرية التى أدارتها. وإقامة قواعد عسكرية وبحرية على أراضى تلك الدول. تم تقسيم البلدان إلى «تخصصات» تخدم المصالح المحددة للإمبراطورية الأمريكية. كانت أوروبا الغربية قاعدة عسكرية متقدمة. وشريكا صناعيا وأيديولوجيا. أما آسيا. وبشكل رئيسى اليابان وكوريا الجنوبية. فقد أصبحت «قواعد عسكرية متقدمة على خط الجبهة الأمامى» بالإضافة إلى شراكتها الصناعية. وكانت إندونيسيا والفلبين وماليزيا

بشكل جوهري أنظمة عميلة، علاوة على ذلك، فقد أمدت الولايات المتحدة بالمواد الخام وأقامت أمريكا فيها قواعد عسكرية، فيما غدت سنغافورة وهونغ كونغ مستودعات مالية وتجارية وأصبحت باكستان نظاماً عسكرياً عميلاً يُستخدم جبهة أمامية للضغط على الصين. أما السعودية وإيران ومشيخات الخليج، والتي كانت تحكمها أنظمة سلطوية تابعة فكانت توفر النفط والقواعد العسكرية وعملت مصر والأردن وإسرائيل على ترسيخ المصالح الإمبريالية في المنطقة وكانت بيروت المركز المالي لمصرفي الولايات المتحدة وأوروبا والشرق الأوسط. بالمثل كانت إفريقيا وأمريكا اللاتينية في ظل مختلف الأنظمة مصدراً للمواد الخام وأسواقاً للسلع المصنعة والعمالة الرخيصة.

عملت حرب فيتنام التي استمرت مدة طويلة وهزيمة الولايات المتحدة فيها على تآكل سطوة الإمبراطورية. وبالمثل، فقد خدى التوسع الصناعى لأوروبا الغربية واليابان وكوريا الجنوبية هيمنة الولايات المتحدة الصناعية. أيضاً، أجبر اتباع أمريكا اللاتينية لسياسات استيراد وطنية بديلة الولايات المتحدة على الاستثمار في التصنيع

بالخارج. أما فى الشرق الأوسط، فقد أطاحت الحركات القومية بالحكام العملاء فى إيران والعراق وقوضت القواعد العسكرية الأمامية. وقلصت الثورات فى إنجولا وناميبيا وموزمبيق والجزائر ونيكاراجوا وغيرها حجم الكميات المتاحة لأوربا وأمريكا من المواد الخام. مؤقتا على الأقل.

أدى انهيار الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية، وإقامة أنظمة عميلة فى أنحاء المنطقة إلى توقف مؤقت لاضمحلال إمبراطورية الولايات المتحدة. مثلما ترك قيام أنظمة تابعة فى أمريكا اللاتينية فى الفترة ما بين منتصف السبعينيات ونهاية التسعينيات انطبعا بتعافى الإمبراطورية. بيد أنه، فلم تكن التسعينيات بداية لتكرار انطلاق الإمبراطورية كما حدث فى الخمسينيات بل كانت فترة الانتعاش الأخيرة قبل اضمحلال نهائى طويل المدى. لم يلعب الجهاز السياسى الإمبراطورى الذى كان قد أحرز نجاحا لافتا فى تقويض الأنظمة بالاتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية سوى دور هامشى فى اسغلال الفرص الاقتصادية التى تلت ذلك الانهيار حيث كانت ألمانيا ودول الاتحاد الأوروبى الأخرى فى مقدمة من وضعوا أيديهم على المشاريع والشركات المربحة التى خضعت للخصخصة.

وأيضاً، قامت الزمرة الحاكمة فى روسيا (أصبح سبعة من رجال القمة الثمانية مواطنين إسرائيليين) بالاستيلاء على الصناعات الاستراتيجية المخصصة ونهب البنوك والموارد الطبيعية. كان المستفيدون الرئيسيون فى الولايات المتحدة هم البنوك ومؤسسات وول ستريت الذين قاموا بغسل مليارات من الأموال والمكتسبات غير المشروعة وحصلوا على رسوم مريحة من عمليات الإدماج ونقل الملكية وإدراج الأسهم فى القوائم وغير ذلك من الأنشطة الأقل شفافية، بتعبير آخر، أدى انهيار نظام الملكية الجماعية السوفيتية إلى تقوية القطاع المالى الطفيلى فى إمبراطورية الولايات المتحدة، الأسوأ من هذا هو أن انحلال الولايات المتحدة لزعامة العالم أحادى القطب عمل فى صالح دعاة العسكرة الأمريكيين الذين اعتقدوا بانتهاء الكوابح السابقة على هجمات الولايات المتحدة العسكرية على القوميين وحلفاء الاتحاد السوفيتى السابقين، نتيجة لهذا غدا التدخل العسكرى القوة الدافعة الرئيسية لإقامة الإمبراطورية الأمريكية، مما أدى إلى الحرب الأولى على العراق ثم يوغسلافيا، وغزو الصومال وانتشار القواعد العسكرية الأمريكية فى

أنحاء دول الاتحاد السوفييتى السابق وأوروبا الشرقية، بيد أنه، وفى أوج سطوة الولايات المتحدة السياسية والعسكرية فى التسعينيات، وحينما كانت جميع الأنظمة الرئيسية فى أمريكا اللاتينية مغلّفة بخيوط النيولبرالية ذات المركزية الأمريكية، بدأت بذور تفسخ الإمبراطورية وزوائها فى النمو. أدت الأزمات الاقتصادية التى شهدتها دول أمريكا اللاتينية فى نهاية التسعينيات إلى انتفاضات كبرى، وهزائم انتخابية لجميع عملاء الولايات المتحدة تقريبا ما كان يعنى زواء الهيمنة الأمريكية على المنطقة. أيضا، نجم عن نمو الصين التراكىمى الدينامى الاستثنائى اقتلاع رأس المال الأمريكى المُستثمر فى التصنيع وإضعاف رافعة الولايات المتحدة للحكام فى آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. علاوة على ذلك، أدى تحويل موارد الدولة الأمريكية الهائلة لاستخدامها فى مغامرات عسكرية بالخارج وإقامة العديد من القواعد العسكرية ودعم العملاء والحلفاء، إلى حالة من الاضمحلال والانكماش فى الداخل.

اجتذبت الإمبراطورية الأمريكية، فيما كانت تواجه بسلبية منافسيها الاقتصاديين وهم يقتلعونها من

الأسواق الحيوية. وفيما كانت مشتبكة فى حروب مستطالة مفتوحة النهاية. زمرة من صناع السياسة متوسطى الموهبة والذين لم تكن لديهم أية استراتيجية مُتسقة لتصحيح المسارات السياسية. وإعادة تشكيل أجهزة الدولة لإعدادها للقيام بأنشطة منتجة قادرة على «استعادة الأسواق». بدلا من ذلك. فقد استخدمت تلك الزمرة سياسات الحروب مفتوحة النهاية باهظة التكلفة لصالح مجموعة فرعية خاصة من دعاة العسكرية والصهانية الأمريكين الذين استغلوا اختراقهم لمناصب الدولة الاستراتيجية. وعززوا نفوذهم فى الإعلام الجماهيرى من خلال شبكة هائلة من جماعات الضغط المنظمة كى يدعموا خضوع الولايات المتحدة ومؤازرتها لنزوع إسرائيل للهيمنة على الشرق الأوسط.

كانت النتيجة اختلالاً تاماً لأجهزة الولايات المتحدة الإمبريالية حيث تم الفصل بين العمليات العسكرية والأسس الاقتصادية لتشييد الإمبراطورية. عملت مجموعة عليا نافذة ومغلقة من الصهانية ودعاة العسكرية على تسخير قوة الولايات المتحدة العسكرية لخدمة دولة إسرائيل الهامشية من حيث ثقلها الاقتصادي.

والقيام بأعمال عدائية ضد العالم الإسلامي الذي يبلغ عدد سكانه ١,٥ مليار نسمة. أيضا، عزز المنظرون وصناع السياسة الأمريكيون الصهاينة وجود مؤسسات قامعة وإطلاق دعايات أيديولوجية تروج للإسلاموفوبيا. وإصدار تشريعات قُصد بها ترويع الشعب الأمريكي مما كان له آثار مدمرة، وعلى نفس الدرجة من الأهمية. تم استخدام أيديولوجيا الإسلاموفوبيا لتبرير الحروب المستمرة في جنوب آسيا والشرق الأوسط. والميزانيات العسكرية المبالغ فيها في وقت شهدت فيه الأوضاع الاجتماعية/الاقتصادية الداخلية تدهورا حادا. تم إنفاق مئات مليارات الدولارات على أجهزة «الأمن الداخلي» التي حاولت بكل الأساليب المتخيلة جنيد المسلمين الأفارقة/ الأمريكيين وتدريبهم أو تليفيق التهم لهم والقبض عليهم بصفتهم «إرهابيين». قامت آلاف الوكالات السرية التي يعمل بها مئات الآلاف من المسؤولين على المستوى القومي. والمحلي ومستوى الولايات المتحدة بالتجسس على المواطنين الأمريكيين الذين كان من المحتمل لهم أن يسعوا. من خلال الحديث أو الفعل. إلى معالجة السياسات المالية والعسكرية ذات التوجهات الصهيونية أو إصلاحها.

وبنهاية العقد الأول من القرن الحادى والعشرين. اقتصر ما أجزته إمبراطورية الولايات المتحدة على تدمير خصومها (العراق، باكستان، أفغانستان) وإثارة التوترات العسكرية (شبه الجزيرة الكورية وبحر الصين) وتقويض العلاقات مع شركاء محتملين فى التعاملات التجارية المربحة (إيران وفنزويلا). خالف ذوو النزعات الصهيونية مع الطابور الخامس من الصهاينة الداعين للعسكرة واندمجوا لإثارة أيديولوجيا الإسلاموفوبيا. أيضا، فإن تلاقى كل تلك العناصر وتغلغلها فى إدارة أوباما حالت دون حدوث أى عكس أو تغيير لحالة التفسخ والزواء فى المستقبل المنظور.

تُمثل شبكة الصين الاقتصادية الكوكبية المتنامية وتقدمها الدينامى الذى حُرزه فى مجال التكنولوجيا التطبيقية المتقدمة فى جميع المجالات بدءا من الطاقة البديلة وحتى القطارات فائقة السرعة. تمثل نقبضا لما تشهده الإمبراطورية الأمريكية من تراجع واضمحلال. أيضا، فإن مطالبات الولايات المتحدة لحكام باكستان العملاء بافراغ خزانة بلادهم من أجل دعم حروب الولايات المتحدة الكولونيالية فى أفغانستان والداخل الباكستاني.

تعتبر نقيضا لاستثمارات الصين لثلاثين مليار دولار فى البنية الأساسية والطاقة ومحطات توليد الكهرباء، بباكستان. وزيادة حجم التبادل التجارى معها بليارات الدولارات.

علاوة على ذلك، فإن مساعدات الولايات المتحدة العسكرية لإسرائيل والتي تبلغ ما قيمته ٣ مليارات دولار تمثل نقيضا لاستثمارات الصين فى مجال النفط الإيرانى والتبادلات التجارية معها والتي تبلغ عدة مليارات الدولارات. مثلما يعتبر تمويل أمريكا للحروب ضد البلاد الإسلامية فى وسط آسيا وجنوبها نقيضا لتوسع أنشطة تركيا الاقتصادية والتجارية فى المنطقة واتفاقيات الاستثمار معها. حلت الصين محل الولايات المتحدة شريكا تجاريا أساسيا فى كبرى دول جنوب أمريكا، فيما تعمل اتفاقية التجارة الحرة (نافتا) غير المتوازنة على إفقار المكسيك. أيضا، يفوق حجم التجارة بين دول الاتحاد الأوروبى والصين نظيره بين تلك الدول والولايات المتحدة.

وفىما تؤجج الولايات المتحدة الحروب فى الصومال والقرن الإفريقي، تمضى الصين فى توقيع اتفاقيات تجارية واستثمارية تبلغ مليارات عديدة من الدولارات مع الدول

الإفريقية وتقوم بتشبيد البنى الأساسية فى تلك الدول مقابل الحصول على المواد الخام. ليس ثمة ريب فى أن مستقبل إفريقيا الاقتصادى سيرتبط بتزايد مع الصين إلا إذا قامت الولايات المتحدة بزعزعة الأوضاع هناك من خلال أفريكوم، أو حدث تدخل أوجلو/ فرنسى كذاك الذى وقع فى ساحل العاج.

بالتقابل. نجد الولايات المتحدة متشابكة فى عناق قاتل مع رابع قوة عسكرية على مستوى العالم [إسرائيل] التى وصلت الذروة فى مجال التكنولوجيا العسكرية والتى تتسبب سمعتها الكلونيائية فى بغض شعوب العالم لها. هذا علاوة على عدم جدواها كشريك جارى نظرا لضعف سوقها. ترتبط الولايات المتحدة مع الدول الفاشلة فى اليمن والصومال. والأنظمة الفاسدة الراكدة العميلة فى الأردن ومصر (سابقا) والدول الشمولية النفطية الريعية كالسعودية ودول الخليج. وتشكل جميعها جزءا من خالف تأسلى غير منتج عازم على الاحتفاظ بالسلطة من خلال التفوق العسكرى. بيد أنه، فقد غدا من الواضح أن إمبراطوريات القرن الحادى والعشرين ستقوم على أساسات من الاقتصادات المنتجة مع شبكات كوكبية ترتبط بشركاء جارين ديناميين.

ومع إدراكهم للأهمية الاقتصادية وفرص السوق التي غدت مرتبطة بالدخول ضمن شبكة الصين الكوكبية. بدأ عملاء الولايات المتحدة السابقون والقائمون في التهرب من إلزامات الخضوع للسطوة الأمريكية. حدثت نقلات جوهرية في العلاقات الاقتصادية والتحالفات السياسية في أنحاء أمريكا اللاتينية. تدعم البرازيل وفرنزويلا وبوليفيا وبلاد أخرى البرنامج النووى الإيرانى السلمى فى خد للموقف العدوانى الأمريكى/ الصهيونى فيما اعترفت بلاد عديدة بدولة فلسطين على الرغم من معارضة صناع السياسة الأمريكين/ الإسرائيليين وضغوطهم البالغة. أيضا. فقد تخطت جارة كبرى بلاد المنطقة مع الصين نظيرتها مع الولايات المتحدة بكثير. كما وقَّعت الأنظمة الألعبوبة فى العراق وأفغانستان وباكستان اتفاقيات تجارة ضخمة مع الصين، وإيران ومع تركيا التى تقوم بتوسيع قاعدة روابطها مع إيران ودول وسط آسيا والعالم العربى/ الإسلامى رغم خالفها العسكرى مع الولايات المتحدة وعضويتها بالنااتو.

مازالت إمبراطورية الولايات المتحدة تحتفظ بعملاء كبار وبحوالى ألف قاعدة عسكرية فى أرجاء العالم.

لكن، وفيما يتراجع عدد الأنظمة العميلة تزيد واشنطنون من دور عمليات فرق الموت الخارجة عن سلطة القوانين المحلية، ومن مدى تلك العمليات لتشمل ٨٠ بلداً بدلاً من خمسين. يقوم الاستقلال المتنامي لأنظمة العالم النامي على حسبة اقتصادية: تقدم الصين عائدات اقتصادية أكبر من الولايات المتحدة وتدخل سياسياً/عسكرياً أقل. أيضاً، تشهد الشبكات الإقليمية الجديدة التي تُقضى الولايات المتحدة نموها في أمريكا اللاتينية وآسيا وتوجد بذلك احتمال تشكل كتل اقتصادية جديدة.

بتعبير آخر، فإن شبكة الولايات المتحدة الاقتصادية الإمبريالية التي تشكلت في أعقاب الحرب العالمية الثانية وتعاضمت نتيجة لانتهاء الاتحاد السوفييتي آخذة في التفسخ حتى على الرغم من أن القواعد العسكرية والمعاهدات مازالت تمثل منطلقات مُرعبة للتدخلات العسكرية الجديدة. إن عملية تفسخ إمبراطورية الولايات المتحدة هي سبب تحدى القوى الاقتصادية الجديدة التي تقيم مراكز بديلة للنمو والتنمية. ونتيجة لهذا التحدى تعمل التغييرات التي تحدث في البلاد الواقعة على هامش الإمبراطورية، ومعها الديون المتنامية والعجوزات التجارية

فى «مركز» الإمبراطورية على تأكلها. لا تبدى الطبقة الحاكمة القائمة بالولايات المتحدة سواء المالية منها أو العسكرية أى إرادة لمواجهة أسباب التفسخ أو اهتمام بذلك. بدلا من ذلك. تقوم كل منها بدعم الأخرى تبادليا. يخفض القطاع المالى الضرائب ويعمق بذلك الدين العام. فيما يقوم أيضا بنهب الخزانة. تستنزف الطبقة العسكرية الخزانة فى مسعاها لشن الحروب وإقامة القواعد العسكرية المتقدمة وتفاقم العجز التجارى بتقويضها الظروف المواتية للاستثمار والتجارة.

يتضح لنا عدم إمكان الحفاظ على مكتسبات الولايات المتحدة العسكرية والسياسية والأيدولوجية والشبكة التى أقامتها حول العالم مع انهيار الاتحاد السوفيتى وما تلى ذلك من حروب. بل على العكس. فقد أدى الإفراط فى تنمية الجهاز الأيدولوجي/ العسكري/ الأمنى إلى إثارة التوقعات الاقتصادية. وإلى نضوب الموارد الاقتصادية نتيجة لعدم القدرة على استغلال الفرص الاقتصادية أو تعزيز الشبكات الاقتصادية ودمجها. أدت «الانتفاضات الشعبية» التى مولتها الولايات المتحدة فى أوكرانيا إلى قيام أنظمة عميلة غير قادرة على دعم النمو أو تفعيله.

وفى جورجيا، اشتبك النظام فى حرب مُغامرة مع روسيا
نجم عنها خسائر تجارية وفقدان لبعض الأراضى. كما أن
الأنظمة العميلة الحالية فى الفلبين والمكسيك والتي
يقوم عليها حكام فاسدون قامعون وراكدون لا بد وأن
تواجه اضطرابات كبرى إن آجلاً أو عاجلاً.

الأهم من كل هذا هو أن التحركات الشعبية العارمة
فى الشرق الأوسط قد بدأت، وهىأت بذلك الفرصة
لقطيعة حاسمة مع الاقتصاد العالمى الراهن ذى الركائز
الإمبريالية، فيما تتحرك بإجاء إحداث ثورة اجتماعية
تواكب الثورة السياسية.



صدر من هذه

السلسلة

- ١- محمد (صلي الله عليه وسلم)
- ٢- صدام الحضارات
- ٣- عصر الجينات
- ٤- القدس
- ٥- العولة والعولة للمضادة
- ٦- التاريخ السري للموساد
- ٧- من يخاف استنساخ الإنسان؟
- ٨- حريم محمد علي
- ٩- عولة الفقر
- ١٠- صور حية من إيران
- ١١- البحث عن العدل
- ١٢- لورانس: ملك العرب غير المتوج
- ١٣- الصهيونية تلتهم العرب
- ١٤- معارك في سبيل الإله
- ١٥- التطبيع ومقاومة الغزوة الصهيونية
- ١٦- التسوية: أي أرض.. أي سلام
- ١٧- المكنز الكبير
- ١٨- الحق يخاطب القوة
- ١٩- نساء في مواجهة نساء
- ٢٠- مؤامرة القرب الكبرى
- ٢١- روسيا.. إلي أين
- ٢٢- موسوعة الأم والطفل
- ٢٣- الخدعة الرهيبة
- ٢٤- نهاية الإنسان
- ٢٥- خدعة التكنولوجيا
- ٢٦- ٣٦٥ حتوتة وحتوتة
- ٢٧- بوش ضد العراق... لماذا؟!
 - ٢٨- أين الخطأ؟
 - ٢٩- اللولب المزدوج
 - ٣٠- رجال بيض أغبياء
 - ٣١- سادة العالم الجدد
 - ٣٢- الخطيئة الأولى لإسرائيل
 - ٣٣- اللعب مع الصغار
 - ٣٤- الإيادة السياسية
 - ٣٥- حكومة العالم السرية
 - ٣٦- ما بعد الإمبراطورية
 - ٣٧- بوش في بايل
 - ٣٨- المقاومة العراقية..
 - ومستقبل النظام الدولي
 - ٣٩- تزييف الوعي
 - ٤٠- القانون في خدمة من؟
 - ٤١- كفي
 - ٤٢- معني هذا كله
 - ٤٣- حياة بلا روابط
 - ٤٤- أنا والعولة .. عالم بديل
ممكن..
 - ٤٥- جسدي سلاحاً
 - ٤٦- ثلوث الشر
 - ٤٧- الحضارة الإسلامية
المسيحية
 - ٤٨- أمريكا العظمي .. أحزان
الإمبراطورية
 - ٤٩- الطريق إلي السوبر مان
 - ٥٠- مديون علي القتل
 - ٥١- معاداة السامية الجديدة

- ٥٢- إبادة العالم الثالث
٥٣- بيولوجيا الخوف
٥٤- لغز اسمه الألم
٥٥- تعليم بلا دموع
٥٦- أحمد مستجير
٥٧- العين بالعين
٥٨- شافيز
٥٩- قصص الأشباح
٦٠- حزب الله
٦١- الإنسان هو الحل
٦٢- السيارات المفخخة
٦٣- بلاكووتر
٦٤- حضارتهم وخلصنا
٦٥- نحو الحرية .. نلسون منديلا
٦٦- العهد
٦٧- مزرعة الحيوانات
٦٨- أطفال الإنترنت
٦٩- لعبة الملايين
٧٠- جارة الجنس
٧١- الأمريكي الساذج
٧٢- الأبرياء
٧٣- الشباب والجنس
٧٤- التربية من عام إلي عشرين عام
٧٥- فلورانس وإدوارد
٧٦- الجهاد في سبيل الحقيقة
٧٧- غاندي(٢). رؤي، تأملات، اعترافات
- ٧٨- شرف البنت
٧٩- الزواج المحرم
٨٠- أنبياء مزيفون
٨١- إمبراطورية العار
٨٢- اختطاف أمريكا
٨٣- شريعة الجستابو
٨٤- رومانسية العلم
٨٥- اختفاء فلسطين
٨٦- من هم إسرائيل
٨٧- اقتصاد الاحتيال البريء
٨٨- ثلاثون كتاب في كتاب
٨٩- الله.. لماذا؟
٩٠- الأمراض المعدية
٩١- الطريق إلي بئر سبع
٩٢- مجمع الشيطان
٩٣- في ذكرى المقاومة
٩٤- خطايا تحرير المرأة
٩٥- دساتير من ورق؟
٩٦- صنّاع الملوك
٩٧- صناعة الأكاذيب
٩٨- عندما حكّم الصين العالم
٩٩- الحركة العامة للاقتصاد
المصري في نصف قرن
١٠٠- رحلة السنديباد
١٠١- وجه أوباما الأبيض
١٠٢- تشي جيفارا سيرة للنشر
١٠٣- أنا افتراض.. أنا موجود
١٠٤- قصة فيس بوك

- ١٠٥- غواية الرجال
١٠٦- تأثير إيران ونفوذها في المنطقة
١٠٧- المعرفة في خدمة الهيمنة
١٠٨- البيتلز «سيرة للنشء ٣»
١٠٩- أسامة بن لادن «سيرة للنشء ٤»
١١٠- «كاليجولا» مسرحية من ٤ فصول
١١١- المسلمون الافتراضيون
١١٢- القاعدة نهاية تنظيم. أم انطلاق تنظيمات؟
١١٣- مافيا إخفاء الأموال المنهوبة
١١٤- الدولة الدينية في اليهودية والمسيحية والإسلامية
١١٥- مُرشد الوالدين
١١٦- أجيال في خطر
١١٧- العرب.. رواد الفكر الاقتصادي الحديث
١١٨- تركيا الأمة الغاضبة
١١٩- انقراض العالم الثالث



القانون: خبير (١٠٠) زكي

تكشف الحركات الجماهيرية التي أجبرت مبارك على التنحي عن مصادر قوة الانتفاضات التلقائية ونقاط ضعفها في آن . فمن جهة ، برهنت تلك الحركات على قدرتها على حشد مئات الآلاف . بل والملايين في صراع مستدام ناجح بلغ ذورته بالإطاحة بالديكتاتور بأسلوب لم تستطعه أحزاب المعارضة والشخصيات التي كانت موجودة ، أو أنها لم تكن راغبة فيه . ومن ناحية أخرى ، ونظرا لافتقارها أية قيادة قومية سياسية لم تستطع تلك الحركات الثورية الوصول للسلطة وتحقيق مطالبها . أتاح هذا لقيادة الجيش العليا التي كان قد عينها مبارك الإمساك بالسلطة وتحديد العملية « مابعد المباركية » بحيث ظلت تبعية مصر للولايات المتحدة قائمة . مع حماية الثروة غير المشروعة لعشيرة مبارك (٧٠مليار دولار) وأيضا ممتلكات النخبة العسكرية وشركاتهم . وحماية الشريحة العليا من الطبقة الوسطى . تم إقصاء الملايين الذين حشدتهم الحركات الاجتماعية الثورية من أجل الإطاحة بالديكتاتورية . إقصاؤهم عمليا بتولى المجلس العسكري « الثوري » الذي وجد نفسه مسئولا عن مقدرات هذا البلد .



تبرهن ثورة مصر على أن عدم وجود تنظيم سياسي وطني يتيح الفرصة للأحزاب والشخصيات النيوليبرالية والمحافظه « المعارضة » أن تحل محل النظام . ثم تمضي في وضع نظام انتخابي يعمل على استمرار خدمة المصالح الإمبريالية والرجعية والصهيونية . والاعتماد على جهاز الدولة القائم والدفاع عنه .

الثورة العربية

جيمس بتراس